



صفحة (5) ة

صفحة (6) ة

الثلاثاء ٢٠١٣/١٨ الموافق ٢٦ صفر ١٤٣٤ هـ العدد ٢٩٨ السنة الحادية عشرة

ليبرمان: خطاب تنتيهاهو في بار إيلان خطوط للحكومة الإسرائيلية المقبلة.. والخطوات السياسية مشروطة بالشريك الملائم!



ننتيهاهو وليبرمان، تحالف «الاسلام»

مستقبل « بقيادة يائير لبيد، إقامة تحالف وجسم مانع قبل الانتخابات أو بعدها «من أجل إسقاطه». وأضاف أن الحملات الاعلامية التي يقوم بها حزب الليكود ضد حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف تأتي بهدف التمييز بين مواقف الحزبين إزاء مختلف القضايا.

ووضع شروطا تعجيزية، وأن أحزاب الوسط في إسرائيل، التي وصفها بأنها يسارية، ستسعى إلى إسقاط حكومة يشكلها بعد الانتخابات العامة المقبلة. وقال ننتيهاهو في مقابلتين للإذاعة العامة الإسرائيلية وإذاعة الجيش الإسرائيلي، الأحد، إن «عباس تجاهل جميع المحاولات لاستئناف عملية التفاوض الاسرائيلية الفلسطينية ووضع شروطا مسبقة تعجيزية». ودعا ننتيهاهو عباس إلى الشروع فورا في مفاوضات «بدون شروط مسبقة»، بهدف التوصل الى اتفاق تعترف اسرائيل بموجبه بدولة فلسطينية مقابل اعتراف فلسطيني بيهودية إسرائيل، وهو ما ترفضه السلطة الفلسطينية كما ترفض استئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان. واعتبر ننتيهاهو أن الاتفاق الذي يطرحه يشمل إعلان الفلسطينيين عن إنهاء الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وجاءت المقابلاتن الإذاعيتان في أعقاب الانتقادات الشديدة التي وجهها ديسكين لنتنتيهاهو ووصفه فيها بـ «المتقلب» و«الخائف» وفاقده القدرة على اتخاذ قرارات وتحمل مسؤوليتها، كما هاجم أداءه في اجتماعات سرية حول إيران. ورفض ننتيهاهو انتقادات ديسكين وقال، فيما يتعلق بالمداولات حول إيران، إن «هذه المناقشات كانت مستفيضة واتسمت بالمسؤولية وإثارة هذا الموضوع في وسائل الاعلام عشية الانتخابات يرمي إلى المساس بي». وأضاف أن أقوال ديسكين نابعة من خيبة أمل لعدم تعيينه رئيسا لجهاز الموساد.

وعندما يكون هناك شريك مناسب». وسبق أن هاجم ليبرمان الرئيس الفلسطيني محمود عباس عدة مرات خلال الشهر الأخيرة ودعا إلى إسقاطه بواسطة انتخابات تشريعية في السلطة الفلسطينية واعتبر أنه يشكل «عقبة أمام السلام». كما أطلق أعضاء كنيست من حزب الليكود تصريحات مؤخرا قالوا فيها إنه يجب فرض القانون الإسرائيلي على الضفة وضمها إلى إسرائيل، فيما دعا رئيس الجناح اليميني المتطرف في الليكود، موشيه فايغلين، إلى تشجيع الفلسطينيين في الضفة على الرحيل مقابل منح نصف مليون دولار لكل عائلة توافق على ذلك. وأشار ليبرمان إلى أن التحالف بين حزبي الليكود وإسرائيل بيتنا، ما زال قائما وأن انفصال الحزبين سيتم بحثه بعد الانتخابات بشهر مثلما تم الاتفاق مسبقا. وأضاف أنه يوجد تفاهم بينه وبين ننتيهاهو حول توليه واحدة من بين الحقاقت الوزارية المركزية الثلاث، الدفاع والخارجية والمالية، بعد أن تنتهي محاكمته. وانتقد ليبرمان أقوال الرئيس السابق لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، يوفال ديسكين، لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، وهاجم فيها أداء ننتيهاهو ووزير الدفاع ايهود باراك في كل ما يتعلق بالسياسة ضد الفلسطينيين وإيران. وقال ليبرمان إنه تعين على ديسكين أن يضبط نفسه إلى ما بعد الانتخابات. وكان ننتيهاهو ادعى من جانبه أن الرئيس الفلسطيني تجاهل محاولاته الرامية إلى استئناف المفاوضات

«المشهد الاسرائيلي»، أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي المستقيل أفغدور ليبرمان أن مبادئ خطاب رئيس الحكومة، بنيامين ننتيهاهو، في جامعة بار إيلان، في منتصف العام ٢٠٠٩، والذي أعلن فيه موقفه من حل الدولتين للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، سيشكل الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية المقبلة. وقال ليبرمان في سياق مقابلة أدلى بها إلى الإذاعة العامة الإسرائيلية، أول من أمس الأحد، إن «مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل أساسا للخطوط العريضة للحكومة المقبلة»، وأن «الليكود- بيتنا لم يتراجع عنها». وكان ننتيهاهو أعلن في خطاب بار إيلان عن رؤيته إزاء حل الصراع بحيث تشمل قيام دولة فلسطينية في مناطق في الضفة الغربية شرط أن تكون منزوعة السلاح، وقيام إسرائيل بضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إليها، وبشر قوات إسرائيلية على طول الحدود بين الضفة والأردن. وقد استقال ليبرمان من منصبه الشهر الماضي في أعقاب توجيه لائحة اتهام ضده تضمنت شبهات بالفساد، وذلك بعد أن اتفق مع ننتيهاهو على خوض الانتخابات المقبلة في ٢٢ كانون الثاني الحالي بقائمة واحدة باسم «الليكود- بيتنا» يرأسها ننتيهاهو ويحتل ليبرمان المكان الثاني فيها. وادعى ليبرمان في المقابلة نفسها بأنه «لا توجد لدى إسرائيل تطلعات إمبريالية»، وبأن «الحكومة مستعدة لتنفيذ خطوات سياسية هامة ولكن عندما تنضج الظروف

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

شلومو بروم لـ «المشهد الإسرائيلي»: ما سيقرّر سياسة الحكومة الإسرائيلية المقبلة هو تركيبة ائتلافها لا التصريحات خلال الحملة الانتخابية! *مهرجان الانطلاقة في غزة مهم جداً لأنه يشير إلى تعزيز مكانة فتح وقيادتها*

بروم: «واضح جدا أن شخصيات رفيعة المستوى في جهاز الأمن الإسرائيلي، وخاصة شخصيات أمنية سابقة، لا توجد لديها ثقة بالحكومة. والسؤال هو، هل هذه الانتقادات التي قيلت في فترة الانتخابات سيكون لها تأثير على الناخب، وأنا لست واثقا من أنه سيكون لها تأثير على الناخب، لأنه مريح لحزب الليكود وننتيهاهو أن يستعرضوا هذه الانتقادات على أنها مقارعة سياسية وليست وجهة نظر مهنية حيال وضع إسرائيل، وعلينا أن نتنظر لنرى مدى تأثير هذه الانتقادات، لأنه يصعب تقييم ذلك الآن». (*) هل تعتقد أن إسماع هذه الانتقادات في هذا التوقيت، خلال المعركة الانتخابية، هو أمر عفوي؟ بروم: «ديسكين يعتقد بكل تأكيد أن ننتيهاهو خطير ولذلك هو يحاول منع انتخابه. ومن هنا فإن لا شيء عفويا». (*) كيف تنظرون في إسرائيل إلى مهرجان حركة فتح في غزة، الذي شارك فيه حشد كبير للغاية؟ بروم: «هذا يعكس أمرين في آن واحد، وهما أن هناك تاييدا لفتح واستياء من حماس، ولا اعتقد أن بالإمكان الفصل بين هذين الأمرين. ويبدو أنه توجد زيادة في التأييد لفتح في غزة أكثر من الضفة الغربية، لأن الفلسطينيين في الضفة الغربية لم يعانوا من حكم حماس، بينما في غزة، فإن الأشخاص الذين يحملون أفكارا مختلفة عن أفكار حماس ويميلون إلى الناحية العلمانية في القومية الفلسطينية، يعانون من حكم حماس وكان هذا المهرجان فرصة بالنسبة لهم لإظهار معارضتهم لها. واعتقد أن هذا المهرجان كان حدثا هاما لأنه يعزز بشكل كبير مكانة فتح ومكانة قيادتها بمن فيهم الرئيس عباس. وأرى أن هذه حقنة منشطة هامة جدا».

أنا يكون هناك أي تغيير». (*) لكن المثير هو أنه في موازاة تصريح ننتيهاهو، صرح وزير خارجيته المستقيل، والرجل الثاني في قائمة «الليكود بيتنا»، أفغدور ليبرمان، بأن مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل الخطوط العريضة للحكومة المقبلة في حال شكلها ننتيهاهو و«الليكود بيتنا»، ماذا يعني هذا التصريح؟ بروم: «هذا يقول الشيء نفسه. وعلى ما يبدو توصلا إلى الاستنتاج بأن منافستهم ضد (رئيس كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة) نفتالي بينيت، التي يطرحان خلالها مواقف تزداد تطرفا نحو اليمين، من شأنها أن تعيق تزايد شعبية الليكود بيتنا في أوساط الناخبين الذين لم يقرروا بعد لمن سيمنحون أصواتهم. وهؤلاء يتواجدون في غالب الأحيان في وسط الخريطة السياسية. وعلى ما يبدو أن ننتيهاهو وليبرمان نسقا التصريحات فيما بينهما لإظهار موقف معتدل نسبيا من محاولة جذب هؤلاء الناخبين. لكنني أقول مرة ثانية إن هذه ليست الأمور التي ستحسم، وإنما تركيبة التحالف المقبل هي التي ستحسم. وإذا اختار ننتيهاهو تحالفا يمينيا جدا فإني لا أعتقد أنه من المتوقع حدوث تغير، وإذا فضل أن يضم إلى تحالفه أحزابا من الوسط واليسار المعتدل، فإن هذا قد يكون مؤشرا إلى أنه يعتزم إحداث تغيير في سياسته».

كتب بلال ضاهر: لا يزال رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين ننتيهاهو، يرفض وقف الاستيطان ليتسنى استئناف المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية. وفي موازاة إقرار مشاريع استيطانية مكثفة، مؤخرا، بزعم أنها رد إسرائيل على الخطوة الفلسطينية في الأمم المتحدة والاعتراف بفلسطين دولة مراقبة وغير عضو في المنظمة الدولية، أطلق أعضاء كنيست من حزب الليكود، الذي يتزعمه ننتيهاهو، تصريحات تعهدوا من خلالها بالعمل على فرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وضمها لإسرائيل. وحتى أن زعيم الجناح اليميني المتطرف في الليكود، موشيه فايغلين، المرشح في مكان مضمون في قائمة حزبه ليكنيست، عاد ليطرح فكرة الترانسفير بحق الفلسطينيين من الضفة الغربية، من خلال دفع نصف مليون دولار لكل عائلة فلسطينية لتشجيع الفلسطينيين على الرحيل عن وطنهم. وعلى خلفية ذلك، كما يبدو، قال ننتيهاهو في مقابلات إذاعية، أول من أمس الأحد، إنه يدعو الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إلى العودة إلى طولة المفاوضات «من دون شروط مسبقة»، وصرح وزير الخارجية السابق، أفغدور ليبرمان، في اليوم نفسه، بأن «مبادئ» الخطاب الذي ألقاه ننتيهاهو في جامعة بار إيلان، في منتصف العام ٢٠٠٩، ستشكل الخطوط العريضة للحكومة المقبلة فيما يتعلق بالعملية السياسية، في حال شكل ننتيهاهو هذه الحكومة، بعد الانتخابات العامة في ٢٢ كانون الثاني الحالي، وقال ننتيهاهو في خطاب بار إيلان إنه يوافق على حل الدولتين، بحيث تكون الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ولا تشمل الكتل الاستيطانية وأن يتم نشر قوات الجيش الإسرائيلي على طول الحدود بين الضفة الغربية والأردن. ووجه رئيس جهاز «الشاباك» السابق، يوفال ديسكين، في مقابلة أجرتها معه صحيفة «يديعوت أحرونوت»، يوم الجمعة الماضي، انتقادات شديدة لنتنتيهاهو ووزير الدفاع الإسرائيلي، ايهود باراك، وإلى ليبرمان أيضا، ومن بين ما قاله أن ننتيهاهو لم يقصد فعلا العمل وفق ما قاله في خطاب بار إيلان. وتبع انتقادات ديسكين في هذا السياق، تصريحات أطلقها الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيريس، ورد حزب الليكود عليها بالقول إن بيريس «منعزل عن الشعب». وأجرى «المشهد الإسرائيلي» مقابلة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي»، في جامعة تل أبيب، شلومو بروم، تناولت هذه المواضيع وغيرها.

أنا يكون هناك أي تغيير». (*) لكن المثير هو أنه في موازاة تصريح ننتيهاهو، صرح وزير خارجيته المستقيل، والرجل الثاني في قائمة «الليكود بيتنا»، أفغدور ليبرمان، بأن مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل الخطوط العريضة للحكومة المقبلة في حال شكلها ننتيهاهو و«الليكود بيتنا»، ماذا يعني هذا التصريح؟ بروم: «هذا يقول الشيء نفسه. وعلى ما يبدو توصلا إلى الاستنتاج بأن منافستهم ضد (رئيس كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة) نفتالي بينيت، التي يطرحان خلالها مواقف تزداد تطرفا نحو اليمين، من شأنها أن تعيق تزايد شعبية الليكود بيتنا في أوساط الناخبين الذين لم يقرروا بعد لمن سيمنحون أصواتهم. وهؤلاء يتواجدون في غالب الأحيان في وسط الخريطة السياسية. وعلى ما يبدو أن ننتيهاهو وليبرمان نسقا التصريحات فيما بينهما لإظهار موقف معتدل نسبيا من محاولة جذب هؤلاء الناخبين. لكنني أقول مرة ثانية إن هذه ليست الأمور التي ستحسم، وإنما تركيبة التحالف المقبل هي التي ستحسم. وإذا اختار ننتيهاهو تحالفا يمينيا جدا فإني لا أعتقد أنه من المتوقع حدوث تغير، وإذا فضل أن يضم إلى تحالفه أحزابا من الوسط واليسار المعتدل، فإن هذا قد يكون مؤشرا إلى أنه يعتزم إحداث تغيير في سياسته».

أنا يكون هناك أي تغيير». (*) لكن المثير هو أنه في موازاة تصريح ننتيهاهو، صرح وزير خارجيته المستقيل، والرجل الثاني في قائمة «الليكود بيتنا»، أفغدور ليبرمان، بأن مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل الخطوط العريضة للحكومة المقبلة في حال شكلها ننتيهاهو و«الليكود بيتنا»، ماذا يعني هذا التصريح؟ بروم: «هذا يقول الشيء نفسه. وعلى ما يبدو توصلا إلى الاستنتاج بأن منافستهم ضد (رئيس كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة) نفتالي بينيت، التي يطرحان خلالها مواقف تزداد تطرفا نحو اليمين، من شأنها أن تعيق تزايد شعبية الليكود بيتنا في أوساط الناخبين الذين لم يقرروا بعد لمن سيمنحون أصواتهم. وهؤلاء يتواجدون في غالب الأحيان في وسط الخريطة السياسية. وعلى ما يبدو أن ننتيهاهو وليبرمان نسقا التصريحات فيما بينهما لإظهار موقف معتدل نسبيا من محاولة جذب هؤلاء الناخبين. لكنني أقول مرة ثانية إن هذه ليست الأمور التي ستحسم، وإنما تركيبة التحالف المقبل هي التي ستحسم. وإذا اختار ننتيهاهو تحالفا يمينيا جدا فإني لا أعتقد أنه من المتوقع حدوث تغير، وإذا فضل أن يضم إلى تحالفه أحزابا من الوسط واليسار المعتدل، فإن هذا قد يكون مؤشرا إلى أنه يعتزم إحداث تغيير في سياسته».

أنا يكون هناك أي تغيير». (*) لكن المثير هو أنه في موازاة تصريح ننتيهاهو، صرح وزير خارجيته المستقيل، والرجل الثاني في قائمة «الليكود بيتنا»، أفغدور ليبرمان، بأن مبادئ خطاب بار إيلان ستشكل الخطوط العريضة للحكومة المقبلة في حال شكلها ننتيهاهو و«الليكود بيتنا»، ماذا يعني هذا التصريح؟ بروم: «هذا يقول الشيء نفسه. وعلى ما يبدو توصلا إلى الاستنتاج بأن منافستهم ضد (رئيس كتلة «البيت اليهودي» اليمينية المتطرفة) نفتالي بينيت، التي يطرحان خلالها مواقف تزداد تطرفا نحو اليمين، من شأنها أن تعيق تزايد شعبية الليكود بيتنا في أوساط الناخبين الذين لم يقرروا بعد لمن سيمنحون أصواتهم. وهؤلاء يتواجدون في غالب الأحيان في وسط الخريطة السياسية. وعلى ما يبدو أن ننتيهاهو وليبرمان نسقا التصريحات فيما بينهما لإظهار موقف معتدل نسبيا من محاولة جذب هؤلاء الناخبين. لكنني أقول مرة ثانية إن هذه ليست الأمور التي ستحسم، وإنما تركيبة التحالف المقبل هي التي ستحسم. وإذا اختار ننتيهاهو تحالفا يمينيا جدا فإني لا أعتقد أنه من المتوقع حدوث تغير، وإذا فضل أن يضم إلى تحالفه أحزابا من الوسط واليسار المعتدل، فإن هذا قد يكون مؤشرا إلى أنه يعتزم إحداث تغيير في سياسته».

الزعيم الروحي لحزب شاس: في حال إلزام الشبان الحريديم بالخدمة العسكرية سيهاجرون من إسرائيل!

الزعيم الروحي لحزب شاس الخاخام عوفاديا يوسيف باته في حال إلزام الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيا) بالخدمة العسكرية فإنهم سيهاجرون من إسرائيل. ونقلت صحيفة «معاريف»، أمس الاثنين، عن الخاخام يوسيف قوله في درس ديني، يوم الجمعة الماضي: «سنضطر، لا قدر الله، إلى أن نغادر أرض إسرائيل والسفر إلى خارج البلاد من أجل أن يتحضر أبناء اليبشيفوت (أي المعاهد الدينية اليهودية). لذلك، الآن هو الوقت المناسب كي يفتح كل واحد قلبه ويذهب للتصويت لصالح الأحزاب الحريدية». وأضاف يوسيف، «إننا محاطون بالكاهنين والأعداء... وكذلك بالأشرار- كراهي التوراة، وهم غير مهتمين ويريدون أن يفرضوا علينا ضرائب شديدة وسيئة ونحن نواجه مصيبة كبيرة». وتابع «كيف سيكونون (طلاب المدارس الدينية) لتلاميذ حكماء إذا ما تم تجنيدهم للجيش، ومن يمكنه تحمل أمر كهذا بأن يجندوا شباننا بدل من أن يتعلموا ويقوموا أنفسهم بالتوراة. أنا لا أستطيع النوم جراء ذلك»، وقال إن من يصوت لأحزاب ليست حريدية عليه أن يكون خائفا، والويل لجميع أولئك الذين يصوتون لأحزاب أخرى من يوم الحساب». وتأتي أقوال يوسيف هذه على خلفية إلغاء المحكمة العليا الإسرائيلية سريان مفعول «قانون طال» الذي منع

الزعيم الروحي لحزب شاس الخاخام عوفاديا يوسيف باته في حال إلزام الشبان اليهود الحريديم (المتشددين دينيا) بالخدمة العسكرية فإنهم سيهاجرون من إسرائيل. ونقلت صحيفة «معاريف»، أمس الاثنين، عن الخاخام يوسيف قوله في درس ديني، يوم الجمعة الماضي: «سنضطر، لا قدر الله، إلى أن نغادر أرض إسرائيل والسفر إلى خارج البلاد من أجل أن يتحضر أبناء اليبشيفوت (أي المعاهد الدينية اليهودية). لذلك، الآن هو الوقت المناسب كي يفتح كل واحد قلبه ويذهب للتصويت لصالح الأحزاب الحريدية». وأضاف يوسيف، «إننا محاطون بالكاهنين والأعداء... وكذلك بالأشرار- كراهي التوراة، وهم غير مهتمين ويريدون أن يفرضوا علينا ضرائب شديدة وسيئة ونحن نواجه مصيبة كبيرة». وتابع «كيف سيكونون (طلاب المدارس الدينية) لتلاميذ حكماء إذا ما تم تجنيدهم للجيش، ومن يمكنه تحمل أمر كهذا بأن يجندوا شباننا بدل من أن يتعلموا ويقوموا أنفسهم بالتوراة. أنا لا أستطيع النوم جراء ذلك»، وقال إن من يصوت لأحزاب ليست حريدية عليه أن يكون خائفا، والويل لجميع أولئك الذين يصوتون لأحزاب أخرى من يوم الحساب». وتأتي أقوال يوسيف هذه على خلفية إلغاء المحكمة العليا الإسرائيلية سريان مفعول «قانون طال» الذي منع

دعوة عامة

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
بدعوتكم لحضور ندوة بعنوان:
ما بعد إعلان الدولة:
الانتخابات الإسرائيلية المقبلة
السيناريوهات والآفاق
يتحدث فيها:
أطوان شلحت - مدير وحدة المشهد الإسرائيلي في مدار
مهذب مصطفى- باحث متخصص في العلوم السياسية
وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٣/١٨. في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر.
تعقد الندوة في مقر مركز «مدار»، رام لله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط - عمارة ابن خلدون (ط ٢)
هذه الندوة مولدة من الاتحاد الأوروبي

تسيبي ليفني واليسار الإسرائيلي الوهمي!

بقلم: عيدان لاندوا (*)

سؤال استهلاكي: ما هو الشيء المشترك بين كل من تسيبي ليفني وعمير بيرتس؟! كلاهما سياسيان فاشلان حطما المعارضة البرلمانية في إسرائيل.

كلاهما مجرم حرب صدرت ضدهما أوامر اعتقال. كلاهما تحولوا إلى عنوان لـ «معسكر السلام». جميع الأجوبة صحيحة.

في الحقيقة لم أكن اعترزم الكتابة عن معركة الانتخابات، فإبسي حولها لم يتغير منذ ثلاث سنوات. ما زلت أتأمل بهدشة وذهول كيف تقوم خيرة الأدمغة التحليلية بتسريع وفرق شعرها في الثقب الأسود الذي ابتلع السياسة الإسرائيلية، والذي يعرف بكنيته «المركز السياسي».

وؤكد أنني لم أنو الكتابة عن «الحركة» أي التجمد في المكان، بقيادة تسيبي ليفني وعمير بيرتس. وأقسم لكم أن السياسيين لا يثيرون اهتمامي بالمطلق، وبالأخص في فترة الانتخابات. ولكن حين ظهرت الحملة الدعائية لهذا الحزب القاتلة: «خط أصفر، خطر، خط أزرق سماوي: أمل» (مقدمة كمادة للتفكير من جانب الحركة). قلت لنفسني: كفى.. ليس هناك حدود لمدى التنكيل بنا؟ هذا الإعلان احتوى ست كلمات فقط... واللوان مخيفة.. فإلى أي حد يمكننا أن نتحمل؟! كذلك لغت انتباهي الإعلان الدعائي القائل «تسيبي ليفني = سلام»، حتى أنهم لن يكلفوا أنفسهم عناء إدخال فعل لهذه الجملة.. فهل تعني أنها - ليفني- ستجلب السلام؟ أم تكره السلام؟ أم أنها برج سلام؟!

باختصار، وبعد أن أزلت عن ثيابي كل هذه «القاذورات» التي ألقها علي «الحركة»، تفرغت لعمل ما توفني به الإعلانات الدعائية: التفكير.. جلست وفكرت وإليكم ما توصلت إليه:

بضع حقائق عن ليفني

(وقليل عن بيرتس) ربما نسيتموها..

أولاً، المرة الأخيرة التي كان فيها ليفني وبيرتس في سدة الحكم لم تكن منذ وقت بعيد. فقد تولت ليفني منصب وزيرة الخارجية في الفترة بين أيار ٢٠٠٦ وحتى آذار ٢٠٠٩، فيما أشغل بيرتس منصب وزير الدفاع بين أيار ٢٠٠٦ وحزيران ٢٠٠٧.

وقد تسبب كلاهما خلال هذه الفترة القصيرة، وتحت قيادة (رئيس الحكومة) إيهود أولمرت، بقتل قرابة ٢٠٠ مواطن بريء في عمليتين عسكريتين شنتهما إسرائيل، وانهتا بهزيمة سياسية ماحقة. ففي حرب لبنان الثانية قتلت إسرائيل حوالي ١٢٠٠ مواطن في لبنان، وفي عملية «الرصاص المصوب» قتلت إسرائيل قرابة ٨٠٠ مواطن في قطاع غزة. وكل الادعاءات بشأن «الدفاع عن النفس» لم تكن لتبر هذه الجرائم، كما أنها حتى وفق المنطق الاستراتيجي الضيق لم تؤد سوى إلى تعزيز القوة العسكرية لكل من «حزب الله» وحركة «حماس». ولقد كانت حكومة أولمرت الحكومة الأكثر دموية وإجراما في تاريخ إسرائيل، وبما يفوق بكثير دموية وإجرام حكومة نتنياهو الحالية، وكان ليفني وبيرتس ضالعين مباشرة في المصادقة على العمليات العسكرية الوحشية التي قادتها حكومة نتياهو.

ثانياً، على هذه الأرضية صدرت بحقهما (أي ليفني وبيرتس) أوامر اعتقال في بريطانيا كمشتبهنين بارتكاب جرائم حرب (التي الأمر ضد ليفني عقب ضغوط دبلوماسية). في إسرائيل فقط يمكن لهذين السياسيين

ليفني... في مواجهة يمين بليب.

الذين تحوم فوق رأسيهما هذه الشبهات الخطيرة، إقامة وتزعم حزب سياسي، وخوض الانتخابات تحت شعار انهما سيجلبان السلام.

ثالثاً، أهدر عمير بيرتس، بقراره البائس تسلم حقيبة الدفاع في حكومة أولمرت، رصيدها شعبياً هائلاً منحه إياه جمهور عريض، وكم كانت قطعة خيبة أمل النشطاء الاجتماعيين الذين يعود الفضل لهم في فوز بيرتس بزعامة حزب «العمل» في نهاية العام ٢٠٠٥. وحصول الحزب على ١٩ مقعداً في انتخابات العام ٢٠٠٦. لقد شكل ذلك خيانة سياسية منطعة النظر. وقد سارع وزير الدفاع الجديد (بيرتس) إلى ترجمة رؤية السلام المتقدمة في أضلع على الأرض، عبر مصادقته، خلال سنة واحدة من ولايته، على توسيع أربع مستوطنات والتوقيع على قرار بإقامة مستوطنة جديدة، وذلك بعد عقد كامل من توقف إسرائيل عن إقامة مستوطنات جديدة.

رابعاً، رؤية السلام التي تدعيها ليفني ليست أقل إثارة للسخف. فهي تقوم على مبدئين صارمين: الرفض التام

مصادر مقربة من رئيس الحكومة:

الكلام عن توحيد معسكر الوسط- اليسار يساعد نتياهو على تعزيز تحالفه مع اليمين!

في مشارجات لا لزوم لها من نفتالي بينيت (زعيم حزب البيت اليهودي)، ومع حزب شاس. وكتب معلق الشؤون الحزبية في الصحيفة موتي توفخيلد تحليلاً قال فيه:

لقد استند قرار التحالف بين الليكود وإسرائيل بيننا وخوض الانتخابات في قائمة مشتركة إلى اعتبارين أساسيين: استباق تكتل محتمل للوسط- اليسار، والحؤول دون تدخل رئيس الدولة شمعون بيريس في الحياة السياسية.

وأضاف: إن الكلام عن توحيد اليسار برز منذ فترة طويلة، وكل من يريد إسقاط نتياهو كان يهلق أمله على توحيد اليسار وعودة إيهود أولمرت إلى الحياة السياسية. لكن مع تقديم قوائم المرشحين انتهت التأيولات، فاليسار بقي منقسماً، وأولمرت ظل في منزله. في هذه الأثناء طرح زعماء معسكر اليسار اسم شمعون بيريس، ودعته تسيبي ليفني إلى الاستقالة من منصبه وتولي زعامة كتلة اليسار. واعترفت ليفني بأنها اجتمعت مع بيريس في الأيام الأخيرة وأخبرته نيبتها توحيد اليسار من أجل إسقاط نتياهو، وهذا ما فعلته يجموفيتش وكذلك يائير لبيد. ولقد عزز ذلك مخاوف حزب الليكود من أن يفعل بيريس كل ما في استطاعته كي يمنعه من تأليف الحكومة المقبلة. فبعد أن توج بيرس محمود عباس شريكاً في المفاوضات، وانتقد سياسة الحكومة المنتهية ولايتها، ها هو يواصل محاولته لإثارة الفتن والبلبل والتدخل.

لأي حوار مع حركة «حماس»، وإدارة مفاوضات لا نهائية مع السلطة الفلسطينية غايتها الوحيدة التفاوض من أجل التفاوض.

خامساً، لم تتمثل ليفني أبداً، وهي «السياسية المحنكة»، حقيقة أن «حماس» صدعت إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع، وعشية عملية «الرصاص المصوب» صرحت وزيرة الخارجية (ليفني) بأنه لا بد من تقويض وإنهاء سلطة «حماس». وهذا النهج المهيم في السياسة الإسرائيلية هو الذي أملى طابع تلك العملية العسكرية (قصف وتدمير المقار الحكومية والبنى التحتية المدنية في قطاع غزة) وهو الذي ضمن أيضاً فشل هذه العملية. تشعر ليفني بالاشمئزاز من مجرد فكرة أن تضطر إلى تبادل الحديث بصورة مباشرة مع ممثلي حركة «حماس» لدرجة أنها كانت مستعدة للتسليم بعدم فك أسر الجندي علاء شاليت (صرحت بأنه «لا يمكن دائماً إعادة الجميع إلى البيت»). وبعد انتهاء عملية «عمود السحاب» التفت ليفني على نتياهو من اليمين وهاجمته إزاء توصله إلى تفاهات مثل: «حماس»، فهي ترى أن الحديث مع «حماس» كفر بالمبدأ.

قبل بضع سنوات كان هناك سياسيون إسرائيليون من التيار المركزي يقسمون بالقول «لا يجوز التحدث مع حماس» وقد كان ذلك بمثابة تذكرة دخول إلى الإجماع القومي، على وزن أو على غرار لازمة «لا يجوز تقسيم القدس!». غير أن المنطقة شهدت في هذه الأثناء عدة تطورات أفضت إلى تصدع الكثير من المحرمات والمقولات الصارمة، وأنا لا أتحدث هنا عن مواقف اليسار الإسرائيلي. فأشخاص من أمثال شاؤول موفاز، يحيئيل زوهر (رئيس بلدية «نتيفوت» الليكودي)، الجنرال احتياط شلومو غازيت، بل وحتى الحائز على جائزة نوبل ورجل اليمين المخلص البروفسور إسرائيل أومان، يتحدثون الآن بشكل مباشر وغير مباشر عن ضرورة الشروع بإجراء محادثات مباشرة مع حركة «حماس». ليس هناك بالطبع من يوهم نفسه بأنه يمكن التوقيع على اتفاق سلام مع «حماس»، ومن ضمن ذلك في المستقبل القريب (أو في أي وقت كان..)، غير أن الفهم البراغماتي بات قائماً هنا: اتفاقيات لوقف إطلاق النار، فتح وتنظيم المعابر، وكذلك يجب أن تحل جميع الخلافات الأخرى مع «حماس».

يبدو أن هذا الفهم الأساس قفز عن تسيبي ليفني، مثلما قفز أيضاً عن خالد مشعل، لكنه لم يقفز عن أحمد الجعبري، الذي كان شريكاً ممكناً في تسويات براغماتية، ولهذا السبب بالذات قامت إسرائيل باغتيااله. ليفني، تماماً مثل زعماء إسرائيل الثمانينيات والذين رفضوا بشدة فكرة التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، تخوض الحرب الدبلوماسية القديمة، حرب الأمس، على ظهور وأكتاف ضحايا العنف من الجانبين، ومع ذلك فإنه لا تجل من التحدث عن «تسوية سياسية».

سادساً، رفض ليفني لا يقتصر على الكلام فقط، بل ويشمل الأفعال أيضاً، ليس مقابل «حماس» وحسب، وإنما أيضاً مقابل السلطة الفلسطينية، الشريك الظاهري الذي لا تكف ليفني عن كيل المديح له.

هذا الموضوع لم يحظ بأي نقاش عام في إسرائيل، على الرغم من أنه يكشف الجوهر الحقيقي لأميرة معسكر

السلام الإسرائيلي.

وقبل فترة وجيزة نالت ليفني إطراء من مصدر غير متوقع، من رئيس هيئة «مجلس الأمن القومي» ومستشار الأمن القومي السابق عوزي أراذ، الذي صرح قائلاً حين تطرق إلى سلوك ومواقف ليفني في أثناء المفاوضات مع الفلسطينيين في مؤتمر أنابوليس: «تسيبي ليفني تمسكت بإصرار وبصورة لافتة جداً بالمصالح المركزية والمبادئ القومية (الإسرائيلية)». هذا الكلام ينبغي له أن يسمع في أذان جميع أعضاء اليسار كصفارة تحذير، حين يكيل شخص مثل أراذ المديح ليفني..

وإليكم القصة بإيجاز شديد:

هل تذكرون وثائق «الجزيرة»؟ في كانون الثاني ٢٠١١ اهتز العالم كله عقب كشف وثائق وبروتوكولات المفاوضات التي أجرتها حكومة أولمرت مع الفلسطينيين خلال العام ٢٠٠٨. كانت تسيبي ليفني تتولى رئاسة الطاقم الإسرائيلي للمفاوض، يقابلها من الجانب الفلسطيني أحمد قريع (أبو علاء). وقد أظهر فحوى الوثائق الجانب الإسرائيلي كرافض متعنت، وكان ليفني ضلع مركزي في تفويت تلك الفرصة التاريخية، فهي التي رفضت بإزدرء وتعجبية محاولة أبو العلاء التباحث في تقسيم القدس.

وقد قيمت وقتئذ بتلخيص ما كشفت عنه وثائق محطة «الجزيرة» على النحو الآتي:

إن زعيمة الأغلبية العقلانية» في البرلمان الإسرائيلي تكشفت كصقر يميني متشدد. ليفني ترفض نهائياً أي حديث عن تسوية أو حل وسط في الحيز الضخم الذي أعطي التسمية الوهمية «شرقي القدس».

ولقد خانت ليفني- عبر مساهمتها في زيادة تصلب الموقف الإسرائيلي ورفضها لأفضل اقتراح يطرحه الفلسطينيون على مائدة المفاوضات - التفويض الذي حصلت عليه من ناخبها، وبالأخص من عشرات الآلاف من ناخبي اليسار الذين تركوا حزبي العمل وميرتس وانضموا إلى حزب «كاديما»، تفويض صنع السلام.

ربما لم يكن هذا الاقتراح سيئاً بقولاً في الشارع الفلسطيني، ولكن ليفني لم تدفنه لهذا السبب (لو كانت زعيمة حقيقية لكانت قد سعت إلى صياغة اتفاق له فرصة في القبول لدى الشعبين).

مع ذلك، فقد نجت ليفني في صنع سيرة سياسية واعدة لنفسها، ولو كنت مكان صائب عريقات لكنت قد تفحصت إمكانية أن يكون مصدر تسريب الوثائق في مكتب ليفني ذاتها. لقد ساعد كشف الوثائق في وضعها في مركز زعيمة «متزنة ومسؤولة»، لا تتسام على مليونير واحد في مواضيع الأمن. شعب إسرائيل يحبها أكثر الآن، وسوف يكافئها في الانتخابات القادمة. شعب إسرائيل يحب مكافأة من يهدر حياته.

لقد كانت هذه السطور الأخيرة بمثابة نبوءة قاتمة، وها هي تحقق الآن أمام أبصارنا، إذ من المرتقب أن تحصد ليفني في انتخابات ٢٢ كانون الثاني الجاري ثمار رفضها السياسي، وكل ذلك تحت الشعار الخادع «اللسي إلى تسوية سلمية»، ويمكن القول إننا لن نرى أبداً اقتراحاً بعيد الأثر وسخياً مثل اقتراح الفلسطينيين في محادثات العام ٢٠٠٨.

إن تقويت هذه الفرصة التاريخية- الذي يماثل رفض غولدا مئير عرض السلام الذي قدمه الرئيس السادات وتجاهل أريئيل شارون مبادرة السلام العربية- لم تحاسب

عليه ليفني من أحد. على العكس، فإن معسكر السلام الإسرائيلي يكيل لها آيات الشفاء والتجديد. ربما كان ذلك هو المقصود بتعبير «اليسار الوهمي».

وثمة وثيقة دبلوماسية أخرى سربت في كانون الثاني ٢٠٠٧، وكشفت بأن ليفني لا تؤمن بإمكان التوصل إلى تسوية دائمة مع الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، من جهتها نفت ليفني بطبيعة الحال، لكن كل أفعالها منذ ذلك الوقت أثبتت أن هذا التقدير دقيق كل الدقة. فما كان يرشدها ليس السعي الصادق للسلام، وإنما السعي لخلق انطباع بأنها تسعى لإنجازات سياسية. لقد كان الهدف دائماً إطالة أمد المفاوضات والتسويق إلى ما لا نهاية، مع الفرملة دائماً في الوقت المناسب، قبل التوقيع على أي تنازل. لهذا السبب أيضاً تنجح ليفني في كسب تأييد اليسار القديم، كونها تعتبر الوريثة الروحية لدبلوماسي حزب «العمل» من أبا إيبان وحتى شمعون بيريس.

سابعاً، ربما كانت ليفني تمثل يسارا اجتماعياً لا يسارا سياسياً؟ هذا أيضاً بعيد كل البعد عن الدقة. فليفني لا تتحسس للتحدث عن مواضيع اقتصادية واجتماعية (هل يذكر أحد تصريحاً واحداً لها في فترة الاحتجاج الاجتماعي؟!)، لكنها حين تحدثت أخيراً، كشفت عن وجه نيو- ليبرالي نموذجي، ليس متطرفاً كوجه نتياهو وليبرمان، لكنه بالتاكيد نسخة مطابقة لنخبة المال الإسرائيلي، وباختصار، إنها جزء من المشكلة وليس جزءاً من الحل. فهي- ليفني- تؤيد حدا أدنى من التدخل الكوكبي في السوق، وخفض عبء الضرائب وتقليص الإنفاق الكوكبي.

ولعل من المفيد هنا أن ننعش أيضاً ذاكرة القارئ عمير بيرتس عبر التذكير بأن ليفني أشفقت منصب المدير العام لسلطة الشركات الحكومية في حكومة نتياهو الأولى، في أعوام ١٩٩٦-١٩٩٩، وهي التي قادت سلسلة عمليات الخصخصة الواسعة لشركات القطاع الحكومي، وهي التي سكت أيضاً مقولة «يجب خصخصة كل ما يتحرك»!

من هنا يمكن أن نوجز بالقول: إن أية صلة بين أفعال ليفني وبين اليسار هي صلة عابرة ومن باب الصدفة ليس إلا!

ولكن لماذا يرى قطاع واسع من جمهور أنصار اليسار في ليفني زعيمة له؟

الجواب المختضب: الجمهور «أهبل» ولذلك فإنه سيدفع الثمن. لقد بنت ليفني لنفسها سمعة وسيرة سياسية كاملة من خلال مناكفات لا نهاية لها مع نتياهو، اتهامات وتوبيخات وانتقادات تدور حول اللاشيء، فحين أمسكت بزمام دفة الحكم نفذت ليفني تماماً ما كان سينفذه نتياهو بدلا منها، وكل ما تبقى لا يعود كونه سيكولوجيا وسوسولوجيا..

أما جمهور اليسار فهو يرى ليفني لحما من لحمه، اشكنازي- يهودية، علمانية، اشتراكية، قومية، باختصار من فئة «الأحوسايم» (الأشكناز الاصليون).

لعله ليس عبثاً أن توصف ليفني بلقب «الأمل الأبيض» هذا الوصف الذي يثير الاشمئزاز، بالذات لأنه وصف دقيق لها!

(*) أستاذ يساري في جامعة «بن غوريون» بقر السبع، ترجمة: س. ع

ضعف استطلاعات الرأي العام الإسرائيلية يبعدها عن توقع النتيجة النهائية للانتخابات!

«بحث أثبت أن نسبة الخطأ في استطلاعات الرأي العام تصل إلى ١٦ ٪ وهي أربعة أضعاف النسبة المعلنة *ثلاثة مواطن ضعف لدى الشريحة المستطلعة:

«الحريديم» وأحياء الفقر والعرب *الاستطلاعات تنجح في توقع نتائج العام لكنها تفشل في توقع نتائج الأحزاب التي تحدد مستقبل الحكومة المقبلة*»



(رويترز)

النتيجة بعنوانها الكبير قد خُسمت منذ الآن، وهي أن الائتلاف اليميني المتشدد القائم اليوم، سيواصل حكمه، ولكن لتفاصيل النتيجة النهائية ستكون أهمية كبيرة في قراءة مستقبل هذا الائتلاف الحاكم، وشكل حكومة بنيامين نتنياهو الثالثة، ومدى قدرتها على التماسك بالقدر القائم في الدورة البرلمانية المنتهية. وهذا يعني أنه سيكون هناك فرق بين حكومة ترتكز على ائتلاف من ٦٥ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، وبين حكومة ترتكز على ٧٠ مقعدا، كذلك، فإنه كلما تراجعت قوة الحزب الحاكم، وارتفعت قوة الأحزاب الصغيرة والوسطى من حيث حجمها، فإن هذا سيرزىد من القلال داخل الحكومة.

ارتبك نتنيهاو

وعلى الأغلب هناك أساس للتقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية، وتدعي وجود حالة ارتباك في حزب الليكود

المتحالف مع «إسرائيل بيتنا»، لأن قوة الائتحة المشتركة تتقلص في استطلاعات الرأي، وتحصل على ما بين ٣٥ الى ٣٧ مقعدا بدلا من ٤٢ مقعدا للحرزين حاليا، في حين أن الشريك الأكبر المفترض لحكومة نتنيهاو، وهو تكتل أحزاب

المختلفة، فمثلا يشكل الفلسطينيون في إسرائيل نسبة ٤٢ر ٪ من إجمالي الناخبين، ولكن نسبة المشاركة دائما أقل من نسبة المشاركة بين اليهود، وإذا اعتمدا على نسب التصويت في الانتخابات السابقة في العقد الأخير، فإنه في الحالة القائمة، ستهبط نسبة المشاركين العرب في الانتخابات إلى ١٢٪.

كذلك وإلى جانب ما سبق، فإن هذه الشرائح الاستطاعية، لا تأخذ بعين الاعتبار، مثلا، أن نسبة المشاركين في منطقة تل أبيب الكبرى، أقرب إلى نسبتها بين العرب، وفي المقابل، فإن نسبة المشاركين في التصويت بين المستوطنين والأصوليين (الحريديم) هي أعلى بكثير من النسبة العامة، فمثلا، في انتخابات ٢٠٠٩، شارك ٦٥ ٪ من ذوي حق الاقتراع اليهود في التصويت، إلا أن نسبة المشاركة في تل أبيب بالكاد تعدت ٥٢٪ بينما في مستوطنات الضفة الغربية تراوحت نسبة المشاركة ما بين ٨٥٪ وحتى ٩٢٪ في المستوطنات الصغيرة، ولدى «الحريديم» تكون النسبة عالية جدا وأكثر من ٨٥٪.

ولهذا، فإن كل ما ينشر من استطلاعات رأي في إسرائيل، وحتى يوم الانتخابات، ستكون أقرب للتقديرات، رغم أن

الأحزاب التي هي خارج الائتلاف، كذلك، نرى صحفا ذات ميول «للوسط» تلجم استطلاعاتها قوة اليمين المتشدد، وغالبا ما تعكس صورة للبرلمان المستقبلي تحافظ على الوضع القائم.

والهدف من هذا هو توظيف استطلاعات الراي لخدمة تيار ما، واختلاق انطباعات تخدم الحملات الانتخابية، وهذه ظاهرة لا تنحصر فقط في الانتخابات، بل إن استطلاعات الراي في إسرائيل باتت وسيلة لتجنيد الرأي العام وراء قضية معينة، آخرها قبل شهرين، إبان العدوان على غزة، فقد كثرت استطلاعات الراي، التي توضح تأييدا جارفا للعدوان، ولكن كل صحيفة ذات توجه ما كانت تنشر استطلاعات تتعلق في مسالة توسيع العدوان الى اجتياح بري، وكانت النتائج متفاوتة، لتتقارب مع توجهات كل واحدة من الصحف ووسائل الإعلام.

أما السبب الثاني الذي يجعل استطلاعات الرأي أضعف من أن تكون الأكثر دقة في توقعاتها، فهو يعود الى الضعف في تحديد شريحة نموذجية للاستطلاعات، ملائمة للتوزيعة السكانية، وهناك ثلاثة مواطن ضعف، أولها جمهور الاصوليين اليهود، الذين يعيشون في مجتمعات مغلقة ومنغلقة، ونهج التصويت فيها يكون بموجب تيارات دينية، وكل تيار يصب لصالح من يمثلها مباشرة، وهذا جهور في تزايد مستمر، ولا نستطيع استطلاعات الراي أن تحدد حجمه واتجاهاته، ولهذا نرى دائما أن لائحتي الاصوليين تحصلان دائما على عدد مقاعد، أكثر من تلك التي تتوقعها لهما استطلاعات الرأي.

وثانيا، أحياء ومجتمعات الفقر الإسرائيلية، التي يكون جزء جدي من التصويت فيها من خلال ما يسمى بـ«مقاولي أصوات»، أي يصوتون كمجموعات تخضع نفسها لمقاولي الأصوات. وهؤلاء المقاولون يحصلون على أموال «سوداء» كمصطلح آخر للرشاوى، أو أنهم يحصلون على وعود من أصحاب المسؤوليات، ويكون بقدره المقاولين تجنيد أعداد كبيرة من المصوتين، خاصة للأحزاب الكبيرة.

وموطن الضعف الثالث هو جمهور الفلسطينيين في إسرائيل، وبشكل خاص في منطقة الجنوب، صجراء النقب، فاستطلاعات الرأي التي تجريها وسائل الإعلام الإسرائيلية تتعامل مع شريحة من العرب تضع عشرات من المصوتين، وهذه لا يمكن أن تكون شريحة نموذجية، لذلك فإن الانطباع العام هو أن استطلاعات الراي العبرية تتبع أسلوب التقدير لقوة الفلسطينيين، ولهذا نرى هذه الاستطلاعات تتنبا بالحفاظ على الوضع القائم في الدورة البرلمانية الحالية.

كذلك، وحتى عندما تكون استطلاعات الرأي مخصصة للعرب فهي تعتمد الاتصالات بالهواتف الأزوية، وهناك قطاعات واسعة، خاصة في بلدات الجنوب، تعتمد الاتصالات الخليوية، التي لم تلائم استطلاعات الرأي نفسها لها بعد، وبذلك تبقى قطاعات واسعة من العرب خارج دائرة الاستطلاعات.

إلى جانب كل هذا، فإن الشريحة النموذجية لا تأخذ بعين الاعتبار التباين الكبير في نسب التصويت بين القطاعات

الصراع بين الليكود واليمين المتطرف يعيد إلى الواجهة دعوات ضم الضفة الغربية وترحيل الفلسطينيين!

لا تحب الوقوف في ازدحامات السير الطويلة، هكذا العرب أيضا وإنشاء تواصل ليس بالأمر البسيط. لكن بالإمكان تحقيق ذلك باستثمار مئات ملايين الشيكلات لمرة واحدة، ونشدد على أنه ليس المقصود إنشاء شبكات شوارع منفصلة، وإنما فتح العقبات في نقاط هامة، ويسافر العرب واليهود في شبكة الشوارع نفسها اليوم، وهكذا يجب أن يستمر الوضع. سنحسن حياة العرب ونزيل عنا الضغوط الدولية والإنسانية غير الضرورية.

«ن يدخل أي لاجئ فلسطيني من الدول العبرية إلى يهودا والسامرة، وذلك خلافا لمفهوم الدولة الفلسطينية الذي يسمح باستيعاب ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين سيدخلونها من جميع الدول العربية. والأمر المؤسف هو أن نتنيهاو أيضا وافق في خطاب بار إيلان على فكرة استيعاب لاجئين فلسطينيين في مناطق الدولة الفلسطينية. هذا خطأ فاحح سيؤدي إلى كارثة ديمغرافية لا يمكن تصحيحها. «مظة أمنية إسرائيلية كاملة على جميع مناطق يهودا والسامرة، والشرط لنجاح الخطة كلها هو الهدوء الميداني، ويتم تحقيق الهدوء فقط لأن الجيش الإسرائيلي هو الحاكم الأعلى في مناطق يهودا والسامرة. وإذا خرج الجيش الإسرائيلي، ستدخل حماس، هكذا حدث في غزة مع حماس وفي جنوب لبنان مع حزب الله.

«تثبيت الفصل بين غزة ويهودا والسامرة، وخلافا لفكرة «المعبر الأمن» فإنه لن يتم الربط بين غزة ويهودا والسامرة. وربط كهذا سينقل جميع مصائب غزة إلى يهودا والسامرة العادئة. ويتم ضم غزة تدريجيا إلى مصر. وهذا الأمر أصبح يحدث، يحظر علينا تحمل المسؤولية على غزة.

«استثمار اقتصادي مكثف من أجل التعايش بين إسرائيل والعرب: بناء جسور وتحسين البنى التحتية والمناطق الصناعية المشتركة. فالسلام ينمو من أسفل وعن طريق السكان والأفراد والحياة اليومية. وبدلا من قضاء الوقت عبثا في كوتكتيات دبلوماسية في أوسلو وجنيف وكامب ديفيد، يجب إحداث تحسن حقيقي على الأرض ولدى الأفراد الحقيقيين.»

وخلف البرنامج السياسي لحزب «البيت اليهودي» إلى القول: «ينبغي الاعتراف: لا يوجد حد كبير بين العرب واليهود في يهودا والسامرة. لكن كلا الجانبين توصلا إلى اعتراف بأن الجانب الآخر لا يعززم الانتحار. ولذلك، بدلا من الاستمرار في إهدار الوقت والموارد والدماء بواسطة حلول تقود إلى الإحباط والعنف، من الأفضل التركيز على خطوات حقيقية لتحسين استقرار الوضع.»

ويصرح «البيت اليهودي» بما يلي: «نحن نعارض دولة فلسطينية من أي نوع تقام غربي نهر الأردن. وكان هناك «سوق الأفكار» الإسرائيلية حتى اليوم حلا فقط، إقامة دولة فلسطينية في غالبية مناطق يهودا والسامرة، أو ضم كامل ليهودا والسامرة مع مليوني عربي فيها. وبرأينا، فإن هذين الحلين غير قابلين للتطبيق، ويشكل كلاهما خطرا على مستقبل دولة إسرائيل. والقيادة الفلسطينية لا تزيد يهودا والسامرة وإثما كل دولة إسرائيل، ولذلك فإنه لا يوجد حل كامل في حيننا.

ويعتبر «البيت اليهودي» أنه «حان الوقت ل طرح حل عقلاني يخدم مصالح دولة إسرائيل. وهذا البرنامج، الموجود في عملية بلورته في هذه الأيام، لا يدعي أنه سيحل جميع القضايا «مرة واحدة وإلى الأبد» لن حلا كهذا ليس موجودا. «هذه المبادرة، المتواضعة جدا في أهدافها، تمنح إسرائيل ثلاث أفضليات: الاستيلاء على الكنوز العامة بالنسبة لنا، وتعزيز مكانتنا الدولية بواسطة تحييد كامل لزعم الأبارتهايد، وإنشاء شروط ميدانية مستقرة وقابلة للوجود لعشرات السنين في المستقبل.

«تستند الخطة إلى مواقف عدد من قادة الحكومة، الوزراء كحلون وكاتس وإدلشتاين (من حزب الليكود الحاكم)، الذين يدعون إلى ضم مناطق معينة في يهودا والسامرة إلى إسرائيل، وتصوغ مضمونا محددا لدعوتهم هذه.»

ويطرح «البيت اليهودي» ما يسميه «خطة النقاط السبع لإدارة الصراع الإسرائيلي - العربي في يهودا والسامرة»: «فرض السيادة الإسرائيلية على المناطق الإسرائيلية في يهودا والسامرة، المناطق 'ج'، بشكل أحادي الجانب. والعالم لن يعترف بسيادتنا هناك مكلما لا يعترف بسيادتنا في حائط المبكى وفي أحياء (مستوطنات) راموت وغيلو في القدس وهضبة الجولان. (لكن) العالم سيعتاد على ذلك مع مرور السنين.

«منح المواطنة الكاملة لخمسين ألف عربي يعيشون في المناطق الإسرائيلية التي يتم ضمها، وهكذا يتم سحب البساط بالكامل من تحت مزاعم الأبارتهايد. ففي المناطق 'ج' يعيش ٣٥٠ ألف يهودي فقط ٥٠ ألف عربي، وهم سيتحولون إلى مواطنين إسرائيليين كاملين. وبموجب هذه المبادرة لن يتم طرد أي عربي واي يهودي من بيته.

«حكم ذاتي كامل مع تواصل بواسطة المواصلات في المناطق التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية؛ بإمكان العربي أن يصل من أية نقطة إلى أية نقطة في يهودا والسامرة من دون حواجز وجنود (إسرائيليين)، ومثلما نحن

لانتخابات فقط، ولذلك فإن نتنيهاهو لا يعززم التتكر علنا لهذه الأقوال المتطرفة.»

برنامج «البيت اليهودي»:

دولة يهودية وسيادة إسرائيلية على الضفة في مقابل حالة «التجاهل» التي تتعامل بها قائمة «اليكود- بيتنا» مع المسألة الفلسطينية، فقد نشر حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف برنامج السياسي في موقعه الإلكتروني، وتطرقت بنوده السياسية إلى القضايا التالية:

يعتبر «البيت اليهودي» أن «دولة إسرائيل هي دولة يهودية، دولة اليهود، وذات نظام ديمقراطي، وستعمل على تعزيز الصبغة اليهودية للدولة، وسنحارب ضد كل من يعمل على تحويل إسرائيل إلى «دولة جميع مواطنيها». ورغم ذلك سنؤيد الحقوق الكاملة للأقليات في الدولة، وبضمنها الأقلية العربية.»

ويعتبر «البيت اليهودي» أن الاستيطان يجب أن يكون في جميع أنحاء البلاد.

وجاء في البرنامج السياسي للحزب من «إسرائيل أصبحت دولة تل أبيب، وهذا خطأ تاريخي ينبغي تصحيحه. وسوف نعمل من أجل دفع الاستيطان في جميع أنحاء البلاد؛ في النقب ويهودا والغور والعربة والسامرة والجليل وهضبة الجولان، وذلك بواسطة تحسين المواصلات وتشجيع الأطراف ومنح أفضلية قومية لهذا الاستيطان.»

ويطالب «البيت اليهودي» بالحفاظ على ما أسماه بـ«أراضي الأمة»، معتبراً أن «دولة إسرائيل تفقد أراضي في الجليل والنقب، والبناء غير القانوني المكثف من جانب البدو تسبب بفقدان أراض وسلطة القانون والسيادة الفعلية للدولة على البلاد، وستعمل على تطبيق القانون والنظام في النقب والجليل، ومعالجة أساسية للبناء غير القانوني والاستيلاء على أراض بشكل غير قانوني وتعزيز الاستيطان اليهودي في المكان» في إشارة إلى مصادر أراضي العرب من أجل إقامة بلدات يهودية.

ويعتبر «البيت اليهودي» أن «دولة إسرائيل ليست دولة المواطنين الذين يعيشون فيها فقط، وإنما دولة يهود العالم أيضا. وسعي الدولة من أجل تعزيز العلاقة مع يهود العالم تراجع في العقود الأخيرة، وباستثناء برامج معدودة، فإننا لا نتحمل المسؤولية عن يهود العالم.»

وفيما يتعلق بالصراع، وضع «البيت اليهودي» حلا بموجب رؤية زعيمه، نفتالي بينيت.

دخل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى المعركة الانتخابية في إسرائيل، وخاصة في ساحة اليمين، من خلال إطلاق دعوات لفرض القانون الإسرائيلي على الضفة الغربية وضماها إلى إسرائيل، ودعوات أخرى لترحيل الفلسطينيين عن الضفة.

وتظهر استطلاعات الراي العام الأخيرة تصاعد دعم الأحزاب اليمينية المتطرفة وصعود نجم حزب «البيت اليهودي» بقيادة نفتالي بينيت في مقابل تراخي شعبية «اليكود- بيتنا»، فيما يرى العديد من المراقبين أن الأول قد يشكل عامليا مفاجأة الانتخابات القادمة، حيث أشار استطلاع لصحيفة هآرتس (قبل أقل من أسبوع) إلى أن حزب بينيت مستمر في الصعود حيث حصل على ١٤ مقعدا، وهو كما يبدو بحسب الصحيفة في طريقه إلى أن يكون ثاني أكبر حزب في الكنيست القادم.

وعلمينا تشير نتائج الاستطلاعات إلى ثبات قوة «معسكر اليمين» في مقابل «الحراك داخله»، حيث تشهد الخريطة السياسية اليمينية ظاهرة مهمة هي «النزوح من اليمين إلى اليمين الأكثر تطرفا».

وما زالت الاستطلاعات تعطي معسكر اليمين ٦٧ مقعدا، لكن توزيعه المقتاعد داخله أخدمة في التقير، إن خسر «اليكود- بيتنا» ٥ مقاعد من قوته خلال شهر كانون الأول فقط.

ويعزو بعض المراقبين «صعود» قوة «البيت اليهودي» إلى شخصية زعيمه الشاب نفتالي بينيت (من مواليد ١٩٧٢) الذي نجح، في الدمج بين القيم اليهودية والقومية وبين النجاح المهني في مجال التكنولوجيا الرفيعة، وفي جذب المصوتين الشباب لصوف حزبه.

وبينيت هو إحدى «قصص نجاح» شباب الهايتك في إسرائيل، فقد كان من مؤسسي شركة cyot (١٩٩٩) لتأمين المعلومات والتي تم بيعها العام ٢٠٠٥ بمبلغ ٤٥ مليون دولار لشركة RSA الأميركية، أما على الصعيد السياسي فقد كانت بداياته مع حزب الليكود الذي انضم إليه العام ٢٠٠٦، وشغل العام ٢٠٠٧ منصب رئيس حملة بنيامين نتنيهاو لانتخابات الليكود الداخلية، وقد عارض بينيت تجميد الاستيطان، وفي العام ٢٠١٠ شغل منصب زعيم مجلس «مستوطنات يهودا والسامرة» كما كان من مؤسسي حركة «إسرائيل لي».

وفي ظل «حالة التقلب» من اليمين إلى اليمين الأكثر تطرفا، تتزايد حدة وتيرة المعركة الانتخابية بين قائمتي «اليكود- بيتنا»، و«البيت اليهودي».

وفيما تنتهج قائمة «اليكود بيتنا»، بقيادة رئيس الحكومة

موجز اقتصادي

انخفاض بأكثر من ٩٪

في بيع السيارات الجديدة

كانت سوق السيارات، في العام المنتهي- ٢٠١٢، مؤشرا إضافيا إلى حالة التباطؤ الاقتصادي التي تشهدها السوق الإسرائيلية، إذ تبين أن بيع السيارات الجديدة قد سجل انخفاضا حادا بنسبة ٩٣٪ مقارنة مع العام الأسبق ٢٠١١. ويظهر من المعطيات أنه جرى خلال العام المنصرم بيع ٢٥٥ آلاف سيارة مقابل نحو ٢٢٦ ألف سيارة في العام ٢٠١١، إلى ذلك فقد جرت تحولات في سوق السيارات، من حيث موطن الاستيراد.

وبحسب تقرير قطاع السيارات، فقد واصلت شركة يونداي احتلال المرتبة الأولى في بيع السيارات، وذلك للعام الثالث على التوالي، ببيعها ٣١٥٥٥ سيارة، مسجلة هبوطا بنسبة ٥٪، وفي المقابل فقد قفزت شركة فورد إلى المكان الثاني، بدلا من المكان الثامن في العام ٢٠١١، بعد أن باعت أكثر من ٢٠ ألف سيارة، مسجلة زيادة بنسبة ٨٣٪ عن العام ٢٠١١.

وحلت في المرتبة الثالثة شركة تويوتا التي باعت ٢٠ ألف سيارة بزيادة بنسبة ١٪، لتلتها شركة كايا، التي باعت أكثر بقليل من ١٩ ألف سيارة، بزيادة بنسبة ٢٣٪، ثم شركة سكودا التي باعت أكثر من ١١ ألف سيارة، بزيادة بنسبة ٢٢٪، وللعام الثالث على التوالي، تواجه شركة مازدا تراجعها، وحلت في المرتبة السادسة ببيعها ١١ ألف سيارة، بانخفاض بنسبة ٤٨٪ عن العام ٢٠١١، وهذا بعد أن كانت مازدا قد احتلت المرتبة الأولى في بيع السيارات على مدى ١٢ عاما، منذ أواخر سنوات التسعين ولاحقا.

وسجلت شركة فولكسفاغن الألمانية تراجعها بنسبة ١٦٪، وباعت أقل بقليل من ١٠ آلاف سيارة، وأقل منها بقليل شركة نيسان التي حلت ثامنة، بينما تراجعت مبيعات سوزوكي بنسبة ٢٢٪ ببيعها ٩٥٤٠ سيارة، ثم شركة شيفروليت التي تراجعت بنسبة ٤٣٪، وباعت أقل بقليل من ٨ آلاف سيارة.

ويلاحظ أيضا، أن السيارات باهظة الثمن مثل مرسيدس وغيرها سجلت هي الأخرى تراجعاً، ويقول خبراء في قطاع السيارات إن العام الماضي كان عام عدم وضوح في كل ما يتعلق بقطاع السيارات، وهذا على خلفية عمل لجنة تحقيق حكومية خاصة لتحقق سوق قطاع السيارات، ومسألة الضرائب فيها، إضافة إلى خوف جمهور المستهلكين من أزمة اقتصادية، جعلتهم يعيدون حساباتهم في مسألة شراء السيارات الجديدة.

ويقول خبير في قطاع السيارات إنه من المتوقع للعام الجديد، تصفير فائض السيارات في المخازن خلال ثلاثة أشهر، وهذا ما سيؤدي إلى جمود في الإعلان عن حملات تخفيضات في بيع السيارات، منعا لزيادة الخسائر في القطاع، في حين توقعت مصادر أخرى أن يشهد النصف الثاني من العام الجاري قفزة أكبر في استيراد السيارات، بعد أن تتضح صورة الأوضاع الاقتصادية.

إقالة مدير مكتب الإحصاء عبر البريد الإلكتروني

ثارت ضجة في إسرائيل في الأيام الأخيرة بعد أن تبين أن ديوان رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو يبادر إلى فصل مدير عام مكتب الإحصاء المركزي البروفيسور شلومو يتسحاقي عبر البريد الإلكتروني، بعد أن تولى منصبه على مدى ١١ عاما، وقد نسبت مصادر في مكتب الإحصاء ووسائل الإعلام هذا التصرف إلى الانتقادات الكثيرة التي وجهها يتسحاقي إلى نهج حكومة نتانياهو، وبشكل خاص إلى السياسة الاقتصادية.

وصفت الصحف الإسرائيلية البروفيسور يتسحاقي بأنه أكبر خبير إحصائيات إسرائيلي، وفي الأسابيع الأخيرة انتقد وزارة المالية لكونها لا تنقل المعلومات في الوقت الصحيح والكم المطلوب إلى مكتب الإحصاء، واعتبر أن سياسة الحكومة تجاه صناديق التقاعد العامة هي سياسة سرقة شاملة لمخصصات التقاعد، لكثرة الخصخصة في هذا المجال، وطرح صناديق التقاعد للتداول في الأسواق المالية.

وعلى أثر الضجة التي ثارت في أعقاب الفصل من العمل، بادرت نتانياهو إلى إجراء اتصال هاتفي بالبروفيسور يتسحاقي وقدم له الاعتذار على شكل الفصل، إلا أن الفصل بقي قائماً. ولاحقا قالت أوساط في محيط نتانياهو إن يتسحاقي أنهى عمله قبل عام ونصف العام، وجرى تمديد عمله خمس مرات، وكان واضحا أن اليوم الأخير من العام المنصرم هو يوم عمله الأخير، إلا أن جهات أخرى رفضت هذا الادعاء وقالت إنه على الرغم من ذلك فإن أي موظف، وخاصة مسؤول بهذا المستوى، لا يتم تليفه بهذه الطريقة، الأمر الذي استدركه نتانياهو وسعى لتصحيحه.

أزمة في صادرات الماس وسوق المشروبات الكحولية

أظهر تقريران نشرنا في الأيام الأخيرة حالة تراجع في صادرات الماس وسوق المشروبات الكحولية، إذ تبين من التقرير الأول أن صادرات الماس المصنوع بلغت في العام المنصرم ٥٥٦ مليار دولار، مقابل ٧٢٢ مليار دولار في العام ٢٠١١، ما يعني تراجعاً قارب ٢٣٪، في حين أن صادرات الماس غير المصنوع بلغت في العام الماضي ٢٨ مليار دولار، مقابل ٣٥ مليار دولار، ما يعني تراجعها بنسبة ٢٠٪ عن العام ٢٠١١، وكانت الصادرات في النصف الأول من العام الماضي قد تراجعت بنسبة ٥٠٪، إلا أنها تحسنت بقدر ما في النصف الثاني من العام ٢٠١٢.

في المقابل، قال تقرير ثانٍ إن الاستهلاك الفردي في إسرائيل للمشروبات الكحولية قد تراجع بنسبة ٥٪، وقد برز تراجع مشروب الفودكا الذي ارتفع استهلاكه في العامين الأخيرين مع موجات الهجرة من دول الاتحاد السوفياتي السابق، حيث تراجع بيعه بنسبة ٦٪ مقابل ارتفاع مبيعات الويسكي على نحو خاص بأكثر من ٢٢٪.

بنك إسرائيل يخفض الفائدة البنكية كي يتدارك التباطؤ الاقتصادي!

* بنك إسرائيل ينتقد سياسة الحكومة تجاه الميزانية العامة ويدعو إلى رفع الضرائب لمواجهة العجز*



عاطلون عن العمل في أحد مكاتب التشغيل- توقعات بارتفاع نسبة البطالة في إسرائيل خلال العام الحالي بسبب التباطؤ الاقتصادي.

وقال فيشر، أمام اللجنة المالية في الكنيست الإسرائيلي: «إننا في العقد الأخير كنا في طليعة نمو الدول المتطورة، ويجب الاستمرار في هذا، ولكننا في هذه المرحلة تقترب إلى نسبة تشغيل شبه كاملة وفي نفس الوقت لدينا عجز يصل إلى ٤٪ من الناتج العام، وإذا ما دخلنا إلى حالة ركود اقتصادي، فإن العجز قد يرتفع إلى ٦٪ وحتى ٧٪، وستواجه الحكومة صعوبة في التمويل».

وفي خطاب له أمام المؤتمر السنوي لبنك إسرائيل المركزي، حذر فيشر من أن المشكلة في ميزانية العام الجديد ٢٠١٣ قد تكون خفيفة مقابل ما قد يكون في العام المقبل- ٢٠١٤، وقال إن العجز في العام ٢٠١٤ قد يصل إلى ٢٢ مليار شيكل، ما يعادل حالياً ٥,٨ مليار دولار، وقد يرتفع أكثر في العام ٢٠١٥ إلى ٦٦ مليار دولار، وقال: إنني لا أشعر بارتياح بعجز بنسبة ٤٪ في الميزانية، لأن هذا يفتح الطريق أمام منسحب عجز أكبر مستقبلاً.

ودعا فيشر الحكومة إلى أن تحافظ على نسبة عجز متدنية في ميزانية العام الجديد، وتحدث بوضوح عن ضرورة رفع الضرائب، وحتى أيضا عن إعادة النظر في شكل الصرف الحكومي، والتراجع عن مخططات صرف.

وقال فيشر، منتقدا سياسة الحكومة الاقتصادية، إن الحكومة وحينما حددت شكل وحجم الصرف، لم تأخذ في الحسبان وبشكل كاف حجم مداخيل الخزينة من الضرائب، وهذا ما يجعل العجز في الميزانية العامة، حتى لعدة سنوات قريبة أعلى من الممكن للاقتصاد الإسرائيلي. وأضاف أنه من أجل حل هذه القضية، يجب على الحكومة أن تربط الصرف بحجم المداخيل، بمعنى أن كل تغيير في المداخيل، يجب أن يقابله تغيير في شكل وحجم الصرف، وهذا اقتراح يعترض عليه مجلس الاقتصاد الأعلى الذي يرأسه رئيس الحكومة بنيامين نتانياهو. وعبر عن هذه المعارضة الوزير شتاينيتس، الذي قال في مقابلة مع إذاعة الجيش الإسرائيلي: «إننا في هذه المرحلة يبدو أننا فرضنا ما يكفي من الضرائب، ولهذا لن يتم فرض ضرائب جديدة ذات أهمية في السنة الجديدة».

ومن الجدير ذكره، أن نتانياهو يرفض من حيث المبدأ رفع الضرائب بشكل جدي على الشركات، وعلى كبار أصحاب رأس المال، رغم أن الضرائب قد تراجعت بصورة جديفة في العامين الأخيرين عن الشركات، واضطر قبل نحو خمسة أشهر إلى التراجع عن مخطط يقضي برفع ضريبة الدخل على جميع الشركات، لتقتصر فقط على أصحاب الدخل العالي، وهذا مقابل أن لا يرفع الضرائب على الشركات، بزعم أن رفع الضرائب على الشركات سينعكس سلبا على النمو الاقتصادي من وجهة نظر نتانياهو.

الس معدل (٧١٪، ولكن النسبة الحقيقية هي أعلى من هذه النسبة، لأن المعطيات الرسمية لا تأخذ بعين الاعتبار أن آلاف الأكاديميين والمهنيين لا يعملون في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم، كما أن عشرات الآلاف يعملون في وظائف جزئية اضطرارا نظرا لعدم وجود وظائف كاملة لهم.

ويشير أفريئيل إلى أن محافظ بنك إسرائيل قلق من جديد من ارتفاع قيمة الشيكال أمام الدولار، وهذا بسبب قيام مستثمرين أجانب بشراء الشيكال، بسبب الفائدة العالية نسبيا ومقارنة مع الفائدة في دول العالم، ولهذا لم يكن مستغربا أن يلجح فيشر إلى نيته العودة إلى شراء الدولارات، كما فعل هذا قبل أكثر من أربع سنوات ونصف السنة، كي يعيد صرف الدولار أمام الشيكال إلى المستوى المطلوب، وأن لا يقل عن مستوى ٣,٨ شيكل للدولار.

ويرى بنك إسرائيل، أن تخفيض الفائدة البنكية من شأنه أن يقلل من جدوى الاستثمار في الشيكال، ما يجعل مستثمري العملات الأجنبية يشترون الدولارات من جديد.

أما بالنسبة للتضخم المالي فيرى أفريئيل كسائر المحللين أنه لا يوجد في إسرائيل تضخم مالي، وهذا انعكاس لحالة التباطؤ، وكما يبدو فقد استسلم بنك إسرائيل لهذا الواقع، ولذا فإنه يتوقع أن يكون التضخم في العام الجديد ٢٠١٣ في حدود ١,٨٪، وهي نسبة قريبة إلى نسبة التضخم في العام المنتهي ٢٠١٢.

ويقول أفريئيل إن محافظ بنك إسرائيل قرر عدم المواجهة مع الحكومة الحالية، على الرغم من أن العجز في الميزانية تجاوز بنحو ٩ مليارات شيكل (٢,٤ مليار دولار) الحد الأقصى الذي حددته الحكومة، وأصلا من غير الممكن مواجهته خاصة قبل شهر من الانتخابات البرلمانية. ويتوقع أفريئيل أن مواجهة هذه ستقع بين بنك إسرائيل والحكومة الجديدة التي ستفرزها الانتخابات المقبلة.

جدل حول الضرائب

ولم ينظر محافظ بنك إسرائيل ستانلي فيشر انتهاء الانتخابات الإسرائيلية ليكشف ضمنا في أحاديث عدة، منها من على منصات مؤتمرات في الأيام الأخيرة، عن ضرورة إجراء تقليصات في الميزانية العامة من جهة، ورفع الضرائب من جهة أخرى، وفي المقابل سارع وزير المالية الحالي يوفال شتاينيتس لإعلان عن أنه لن يكون رفع ضرائب آخر، غير ذلك الذي تقرر سلفا، ولكن حسب مصادر حزبية فإن شتاينيتس، وزعم كونه يعمل بموجب رغبات رئيس حكومته، قد لا يبقى في منصبه.

قرر بنك إسرائيل المركزي أن يبدأ العام الجديد بنسبة فائدة هي الأقل منذ أكثر من عامين- ١,٧٥٪، وذلك بعد أن أجرى تخفيضا اضافيا عليها في مطلع الشهر الجاري بنسبة ٥,٢٥٪، وهذا على ضوء التباطؤ في وتيرة النمو، في حين أن بنك إسرائيل كان قد توقع قبل أكثر من عام أن لا تهبط الفائدة البنكية في نهاية العام ٢٠١٢ المنتهي عن ٣٪، إلا أن استمرار الأزمات الاقتصادية في العالم، وخاصة في الدول المتطورة، وانعكاسها المباشر على الاقتصاد الإسرائيلي، اضطر البنك إلى أن يعود إلى سياسة الفائدة البنكية، التي اتبعها ابتداء من النصف الثاني من العام ٢٠٠٨ وحتى نهاية العام ٢٠١٠، وهي تخفيض الفائدة إلى مستويات متدنية في محاولة للمساهمة في تحريك عجلة الاقتصاد.

وقال البنك في بيانه لتفسير قراره بتخفيض الفائدة البنكية إن النمو الاقتصادي في العام الجديد ٢٠١٣ سيكون بنسبة ٢,٨٪، بدلا من ٣٪ وفق تقديرات سابقة، وتوقع البنك أيضا أنه في حال بدأ استخراج الغاز من أحد الحقول في البحر الأبيض المتوسط في منتصف العام الجاري، فإن نسبة النمو قد تصل إلى ٣,٨٪، ولكن هذه الزيادة لن تكون ملموسة في الأسواق، بل في مداخيل الخزينة العامة من الضرائب.

ويؤكد البنك أن معطيات الواقع الاقتصادي تشير إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي مستمر في حالة التباطؤ في النمو، وخاصة بسبب استمرار التراجع في الصادرات، على ضوء تراجع الطلب في الأسواق الأوروبية، وأيضا في الولايات المتحدة الأميركية، بفعل الأزمة الاقتصادية المستمرة في عدة دول متطورة.

ويقول البنك إن العدوان على قطاع غزة في شهر تشرين الثاني ساهم هو أيضا في لحم وتيرة النمو، بنسبة ٣,٠٪ في الربع الرابع والأخير من العام المنصرم.

الس ذلك، فقد لفت البنك النظر إلى تراجع قيمة صرف الدولار أمام الشيكال، على ضوء الخلاف حول الميزانية في الولايات المتحدة الأميركية، والصح محافظ بنك إسرائيل المركزي، ستانلي فيشر، إلى أنه قد يعود إلى عملية شراء الدولارات، من أجل رفع قيمته أمام الشيكال، لئلا يضرب تراجع سعره أعائدات الصادرات الإسرائيلية.

التباطؤ حاصل

ويقول المحلل الاقتصادي ايتان أفريئيل، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن بنك إسرائيل المركزي بقيادة المحافظ ستانلي فيشر، قرر أن لا يأخذ بالحسبان الاحتياجات الانتخابية لحزب الليكود ووزير المالية يوفال شتاينيتس، ورئيس الحكومة بنيامين نتانياهو، ولهذا فإنه خلافا للتصريحات التأويلية التي يطلقها شتاينيتس ويدعي فيها أن النمو الاقتصادي سيحدث قفزة في العام الجديد ٢٠١٣، أعلن فيشر أن ارتفاع النمو الذي يتحدث عنه شتاينيتس نابع من بدء استخراج الغاز من أحد الحقول في البحر المتوسط، بينما على أرض الواقع، فإن النمو الاقتصادي الحقيقي والواقعي المرتبط بمستوى المعيشة يشهد حالة تباطؤ، ولهذا قرر فيشر تخفيض الفائدة البنكية بنسبة ٥,٢٥٪، لترسو عند مستوى ١,٧٥٪، وهذا بهدف تشجيع الحركة الاقتصادية على مستويات مختلفة.

ويتابع أفريئيل كاتباً: إن بنك إسرائيل المركزي يتحدث عمليا عن نمو اقتصادي في العام الجديد ٢٠١٣، بنسبة ٢,٨٪، وهذا أقل من النسبة المتوقعة السابقة ٣٪، وهذه النسبة تعني أكثر بنسبة ١٪ من نسبة التكاثر السكاني، وهي تعتبر نسبة نمو منخفضة جدا، وحينما يرفعون نسبة النمو إلى ٣,٨٪، بسبب بدء استخراج الغاز فإن هذا لن يؤثر على المستوى المعيشي.

ورغم ذلك، فإن أفريئيل يدعو إلى عدم الاستخفاف بالغاز، حيث أن استخراجها سيمرغ ارتفاع أسعار الكهراء، وحتى أسعار خدمات أخرى تعتمد على الوقود، ولكن باستثناء هذا القطاع، فإن كل القطاعات الأخرى في الاقتصاد تشهد حالة تباطؤ اقتصادي، وهذا ما يتضح من كل تقارير التضخم المالي الشهرية، فالصادرات والاستيراد يشهدان تباطؤا، وكذا بالنسبة للسياحة والسوق الداخلية التي تضررت من «عملية عمود السحاب» على قطاع غزة، وهذا كله يحدث في إسرائيل بسبب التباطؤ الحاد في نمو الاقتصاد العالمي.

إضافة إلى هذا، يقول أفريئيل، فإن البطالة مستمرة في الازدياد، ففي هذه المرحلة وصلت إلى ٧٪، ومن شأنها أن ترتفع في العام الجديد

٣٥ مليون سائح دخلوا إلى إسرائيل خلال ٢٠١٢

* السياحة تسجل زيادة بنسبة ٣٪ مقارنة مع العام ٢٠١١ * المداخيل العامة من السياحة الأجنبية والداخلية

والخارجية تدر على الاقتصاد الإسرائيلي ٩,٦ مليار دولار وهي زيادة بنسبة ٤٪ عن العام قبل الماضي *

الأجنبية في العام ٢٠١١، في حين أن السياحة الداخلية حققت مداخيل بقيمة ٢,٨ مليار دولار، كما دخل للاقتصاد نحو ٢,٢ مليار دولار من السياحة الإسرائيلية إلى الخارج، وبالمجموع فإن قطاع السياحة على أنواعه أدخل إلى الاقتصاد نحو ٩,٦ مليار دولار، وهذا يعني زيادة بنسبة ٤٪ مقارنة مع العام ٢٠١١.

ويستدل من تقارير وزارة السياحة التراجع الحاد في نسبة السياحة اليهودية، وهذا لا يعني تراجعها بل الارتفاع الحاد في السياحة الدينية المسيحية، ففي سنوات الألفين الأولى، ونظرا للتوتر الأمني الحاصل، بلغت نسبة السياحة اليهودية إلى إسرائيل ٦٠٪ من إجمالي السياح، الذين بلغ معدل عددهم السنوي في تلك المرحلة ١,٨ سائح، إلا أنه في العام الماضي ٢٠١٢، بلغ عدد السياح المسيحيين ٥٨٪ مقابل ٣٣٪ سياح يهود، والباقي سياح من أديان أخرى، أو أنهم لم يعلنوا عن ديانتهم.

ويظهر أيضا أن ٦٢٪ من سياح العام الماضي وصلوا إلى إسرائيل لأول مرة في حياتهم، بينما ٣٨٪ من السياح زاروا إسرائيل أكثر من مرة، وأعلن ٢٩٪ من السياح أن زيارتهم إلى إسرائيل هي بهدف الحجج الديني، و٢٤٪ للسياحة والتجوال، و٩٪ للثقافة، و٢٠٪ لزيارة الأقارب، و١٢٪ لأهداف اقتصادية وتجارية.

وأما ٧٥٪ من السياح لياليهم في الفنادق، و١٦٪ أمضوا لدى أقارب وأصدقاء، و٩٪ في نزل الشباب أو في أديرة مسيحية، أو أنهم استأجروا بيوتا.

وكانت القدس وجهة غالبية السياح، إذ أن ٧٧٪ منهم زاروا المدينة، و٥٦٪ زاروا تل أبيب، و٥١٪ زاروا منطقة البحر الميت، وزار بحيرة طبريا نحو ٤٤٪، وزار مدينة الناصرة ٣٥٪، وهي هدف السياح الحجاج إلى الأماكن الدينية المسيحية.

صحراء سيناء المصرية، وبلغ عدد السياح الذين وصلوا عبر البحر ٣٣٥ ألف سائح، وهذا مطابق لعددهم في العام ٢٠١١.

ويتضح من التقرير أيضا الازدياد الحاد في عدد السياح ليوم واحد، إذ بلغ عددهم في العام ٢٠١٢ نحو ٦٦٥ ألف سائح، ما يعني زيادة بنسبة ١٥٪ عما كان عليه في العام ٢٠١١، وهذه ظاهرة لم تكن إسرائيل تراها في سنوات ماضية، وهي تنتمي من عام إلى آخر، ولكن كما يبدو لا يوجد ارتفاع كبير من هذه الظاهرة، لأنها لا تدر أموالا كثيرة على الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أن قسما كبيرا من هؤلاء السياح يقيم في الجوار، وخاصة في صحراء سيناء.

وبحسب تقديرات إسرائيلية، فإن معدل صرف السائح ليوم واحد من دون مبيت في إسرائيل يتراوح ما بين ٧٠ دولارا إلى ١٥٠ دولارا كحد أقصى، وهذا يشمل السفر وشراء الطعام الخفيف.

ويقول تقرير وزارة السياحة إنه في أيام العدوان على قطاع غزة، في تشرين الثاني الماضي، انخفض عدد مبيت السياح في الفنادق في إسرائيل بنسبة ٩٪، مقارنة مع نفس الشهر من العام ٢٠١١، إذ ألغت الكثير من شركات السياحة رحلاتها إلى إسرائيل، وهذه الحال استمرت لأيام قليلة بعد العدوان.

ولكن كما يبدو فإن التراجع الأكبر كان في السياحة الاقتصادية، وهذا ما ينعكس في التراجع الحاد بنسبة ١٩٪ في المبيت في فنادق مدينة تل أبيب، التي تعتبر وجهة السياحة الاقتصادية الأساسية، وكذا الأمر بالنسبة لمدينة هرتسليا المجاورة لتل أبيب، التي تراجع فيها المبيت بنسبة ٢٤٪.

ويقول التقرير إن السياحة الأجنبية الداخلة إلى إسرائيل دزت على الاقتصاد الإسرائيلي نحو ٩,٦ مليار دولار، بما في ذلك المداخيل من شركات الطيران، وهذا يعني زيادة بنسبة ٨٪ عن مداخيل السياحة

مفكرة «المشهد»

موقف اليمين الإسرائيلي بشأن «الأهمية الإستراتيجية» لخطة E1 الاستيطانية التوسعية!

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف

ننقل هنا ملخصا لمقال مطول للكاتب الصحافي الإسرائيلي نداف شرغاي، المتخصص في شؤون القدس والاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يستعرض فيه بشكل مسهب خلفية ومكونات وأهداف المخطط الاستيطاني التوسعي الخطير، المعروف باسم مخطط E1، الهادف إلى توسيع كتلة «معاليه أدوميم» الاستيطانية (إلى الشرق من القدس الشرقية المحتلة) وربطها بالقدس في نطاق تنفيذ مشروع «القدس الكبرى» الإسرائيلي، وقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وعزل القدس العربية عن محيطها. تمهيدا لضم هذه الكتلة الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل وبسط السيادة الإسرائيلية عليها.

ويبين شرغاي في مقاله هذا (كتبه في أيار ٢٠٠٩) الذي قام معهد الأبحاث والدراسات الإسرائيلي اليميني «المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة» بإعادة نشره حديثًا على موقعه الإلكتروني، ما يصفه بـ «الأهمية الإستراتيجية» لهذه الخطة التي عاد الحديث عنها في إسرائيل إلى الواجهة مؤخرًا، والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن عدم تنفيذها، على الرغم مما تثيره الخطة من جدل ومعارضة شديدة في الساحة الدولية، حتى من جانب الإدارة الأميركية الحالية، نظرا إلى ما تنطوي عليه من «قتل تام» ونهائي لحل الدولتين.

خلفية

تمتد مساحة موقع خطة البناء الاستيطانية) المسماة E١ على قرابة ١٢ ألف دونم، غالبيتها «أراضي دولة»، شمالي وغربي الطريق (الشارع) الواصل بين القدس ومستوطنة «معاليه أدوميم» (شرقا).

مهندسو هذه الخطة، التي ولدت في دوائر التخطيط التابعة لوزارة الإسكان الإسرائيلية، أرادوا بواسطتها ربط مستوطنة معاليه أدوميم- التي أقيمت قبل حوالي ٢٥ عاما ويطنها حاليا قرابة ٣٦ ألف مستوطن- بمرتفعات جبل سكوبس الواقع داخل حدود نفوذ البلدية الإسرائيلية في القدس. وقد أبدت جميع الحكومات الإسرائيلية، منذ عهد إسحق رابين وحتى الآن، هذه الخطة (التي تنص في جوهرها على تشييد ٣٥٠٠ وحدة سكنية ومنطقة تجارية وأخرى فندقية) انطلاقًا من إدراك وجوب التطلع نحو إيجاد تواصل عمراني إسرائيلي بين «معاليه أدوميم» والقدس. وبشكل هذا الفهم جزءًا من الرؤية (الإسرائيلية- الصهيونية) للقدس والمستوطنات اليهودية المحيطة بها كميز متروبوليني واحد يدعى «القدس الكبرى».

وعبارض المجتمع الدولي عموما خطة E١، التي يقول الفلسطينيون بأنها تهدف إلى تعزيزق إوصال الضفة الغربية، ومنع الترابط السيادي والعمراني الفلسطيني بين الضفة وجنوبها. وتسعى إسرائيل من خلال تنفيذ الخطة إلى خلق تواصل بين غربي القدس وشرقها (معاليه أدوميم ومداخل البحر الميت) وذلك كجزء من «حزام أمني استيطاني يهودي حول القدس»، يجمع إمكانية قيام حزام عمراني فلسطيني يطوق القدس من الجهة الشرقية، وعودة القدس إلى مكانة «مدينة أطراف» (أي الوضع الذي كانت عليه عشية حرب حزيران ١٩٦٧). بشكل يحول دون إمكانية تطور وتمدد المدينة شرقا.

كما تسعى إسرائيل، من خلال الخطة ذاتها، إلى تأمين طريق القدس- أريحا الرئيس من أية تهديدات أو توسعات ديمغرافية فلسطينية، هذا الطريق (الشارع) الذي تعزو إليه إسرائيل أهمية أمنية- عسكرية إستراتيجية من الدرجة الأولى في حال اندلاع حرب أو إحياء الجبهة الشرقية مجددا.

ويسود في إسرائيل إجماع تام تقريبا فيما يتعلق بربط «معاليه أدوميم» بالقدس بواسطة خطة E١. وضرورة بسط السيادة الإسرائيلية على هذه المنطقة مستقبلا كجزء من الحدود الدائمة لدولة إسرائيل.

نظرية «القدس الكبرى»

شيدت إسرائيل حول القدس، بهدف ترسيخ مكانتها كـ «عاصمة موحدة» لها وتعزيز منزلتها، سلسلة من الأحياء والمستوطنات اليهودية على أطراف وضواحي المدينة، وأقيمت من ضمن ذلك (في العام ١٩٨٢) مستوطنات معاليه أدوميم (من الشرق) وغفعات زئيف (من الشمال) وإفرات (من الجنوب)، وقد تحولت هذه المستوطنات الثلاث (إلى «مدن أطراف» محيطة بالمدينة) كذلك أقامت في العام ١٩٩٠ مستوطنة (مدينة) بيتار، إلى الجنوب الشرقي. وقد أقيمت حول هذه المستوطنات (المسماة «مدن تابعة» للقدس) عشرات المستوطنات الصغيرة.

ومنذ ذلك الوقت اعتبرت إسرائيل أن هذه الكتلة الاستيطانية - المدن التابعة والمستوطنات الصغيرة المحيطة بها - هي جزء لا يتجزأ مما أسمته «القدس الكبرى» وعرفتها رسميا كـ «حيز متروبوليني واحد». ووفقا لرؤية الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذئذ، فإن هذه الكتلة الاستيطانية، كحال الكتل الاستيطانية الكبرى التي أقيمت في مناطق الضفة الغربية على مقربة نسبيا من حدود «الخط الأخضر»، ستبقى ضمن حدود دولة إسرائيل وسيادتها وسيتم ضمها إليها في نطاق أية تسوية دائمة، يتم التوصل إليها مع الفلسطينيين. وقد وجه الرئيس الأميركي جورج بوش ، في العام ٢٠٠٤، رسالة بهذه الفحوى إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت أريئيل شارون، أعلن فيها أن الولايات المتحدة ستأخذ بنظر الاعتبار في أية تسوية دائمة إسرائيلية- فلسطينية، الواقع الجغرافي الذي نشأ في المنطقة (على الأرض) منذ حرب حزيران ١٩٦٧، وأنه ليس من المتوقع أو المنتظر أن تنسحب إسرائيل انسحابا كاملا من كل أراضي الضفة الغربية. من جهته رأى رئيس الحكومة شارون في رسالة الرئيس بوش إنجازا إسرائيليا نابعا من قرار حكومته (حكومة شارون- ٢٠٠٥) المتعلق بتنفيذ خطة الانفصال الأحادي الجانب عن قطاع غزة.

إلى ذلك فقد رسمت إسرائيل مسار جدار الفصل بناء على مبدأ ضم الكتل الاستيطانية إلى حدود دولة إسرائيل وسيادتها، بحيث تضم إلى غربي الجدار غوش عتميون، إفرات، معاليه أدوميم، غفعات زئيف، أريئيل، بيتار، عيليت، موديعين عيليت، ألفي منشيه، كارني شمرون وكدوميم.

فيما يتعلق بموضوع مسار جدار الفصل قدمت العديد من اللاتماسات المعترضة على المسار، إلا أن المحكمة الإسرائيلية العليا، التي رفضت معظما، سلمت بدورها أيضا بمبدأ ضم الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل.

إقامة مستوطنة (مدينة) معاليه أدوميم

أقيمت مستوطنة معاليه أدوميم بموجب قرار اتخذته الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٧٧، مع أن مراسم وضع حجر الأساس للأحياء السكنية الأولى في المستوطنة جرت بعد مرور سنتين على اتخاذ القرار. وفي العام ١٩٨٢ دخلت طلائع المستوطنين إلى الأحياء السكنية الجديدة... في العام ١٩٩١ اعترفت الدولة الإسرائيلية بمعاليه أدوميم كـ «مدينة»، وكانت بذلك أول مدينة إسرائيلية تقام في أراضي الضفة الغربية بعد حرب العام ١٩٦٧.
ويزید تعداد الإسرائيليين القاطنين حاليا في «معاليه أدوميم» (التي

شيدت فيها في السنوات الأخيرة العديد من الأحياء السكنية الجديدة) عن ٤٠ ألف مستوطن، وتقع المستوطنة على بعد سبعة كيلومترات إلى الشرق من الحدود البلدية الرسمية للقدس، على طريق القدس - أريحا، وتجاورها من الجهة الشمالية مستوطنات بسغات زئيف، التلة الفرنسية وإمات أشكول. وتطل الأطراف الغربية للمستوطنة على جبل الزيتون وجبل سكوبس والطور، فيما تطل أطرافها الشرقية على بادية الضفة الغربية. ويتمد النفوذ الإداري- البلدي لمستوطنة معاليه أدوميم على ما مساحته ٦٥ ألف دونم تشمل مناطق سكنية وصناعية وحرجية ومناطق أخرى، ومن ضمن الأهداف التي وضعت في نطاق الخطة الهيكلية لمستوطنة معاليه أدوميم، تعبئة حوالي ١٥ ألف وحدة سكنية ورفع عدد سكان المستوطنة- المدينة إلى ٧٠ ألف نسمة بحلول العام ٢٠٢٠.

خطة E1

في العام ١٩٩١ وقع وزير الدفاع في حكومة إسحق شامير، موشيه أرنس، على أمر يقضي بنقل جزء من المنطقة المسماة E١ إلى سلطة المجلس المحلي لمستوطنة معاليه أدوميم. وفي كانون الثاني ١٩٩٤ قررت اللجنة الفرعية للاستيطان في مجلس التخطيط (الإسرائيلي) الأعلى في الضفة الغربية إيداع خطة جديدة توسع الخطة (الخريطة) الهيكلية لمستوطنة (مدينة) معاليه أدوميم. هذه الخطة شكلت من الناحية العملية أساسا للخطة المستقبلية التي سميت E١، والتي تشمل مساحة تصل إلى حوالي ١٢ ألف دونم. وقد أوعز رئيس الحكومة في ذلك الوقت، إسحق رابين، إلى وزير الإسكان في حكومته (١٩٩٤- ١٩٩٥) بنيامين بن إليعازار بالشروع في التخطيط لإقامة حي استيطاني جديد في المنطقة ذاتها، وشرع منذ ذلك الحين بدفع وإقرار إجراءات التخطيط والتنظيم لمخطط E١. إلا أن هذه الإجراءات لم تستكمل نهائيا، وذلك بسبب معيقات سياسية.

ووفقا للمخطط الذي أقر في حينه فإن الحي الاستيطاني الجديد، الذي أعطيت خطته تسمية عبرية «مفاسيرت أدوميم»، سيتكون من ٣٥٠٠ وحدة استيطانية تتوزع على ثلاثة أحياء سكنية، بالإضافة إلى خطط لإقامة مقر قيادة لواء «يهودا والسامرة» التابع للشرطة الإسرائيلية، في نفس المنطقة، ومجموعة من الفنادق والمواقع السياحية والصناعية والتجارية. وتمتد حدود المخطط الكامل لتصل من الجهة الجنوبية الشرقية إلى تخوم بلدي العيزرية وأبو ديس، ومضارب عشيرة «عرب الهالين»، ومن الجهة الغربية، حتى تخوم قرية العيسوية والمحدرات الشرقية لجبل سكوبس وقريتي عناتا والزعيم، وشمالا حتى تخوم قرية حزما، كما تمتد مساحة المخطط لتشمل التلال الواقعة بين معاليه أدوميم والقدس، والتي تشرף على الطرق والشوارع الرئيسية في المنطقة. كذلك تنص الخطة على إنشاء مراكز صناعية وتجارية توفر خدمات لمختلف الفئات السكانية، في منطقة القدس وألاف أماكن العمل للايدي العاملة الإسرائيلية والفلسطينية»، إضافة إلى إقامة حديقة كبيرة تمتد على آلاف الدونمات.

في العام ٢٠٠٢ أقيمت داخل منطقة الخطة قاعدة (معسكر) لقوات شرطة «حرس الحدود»، فيما بدأت في العام ٢٠٠٤، في أثناء تولي زعيم حزب «المفدال» الأسبق (الجنرال المتقاعد) آفي إيتام منصب وزير الإسكان، أعمال إنشءاءات البنى التحتية على الأرض، والتي شملت شق شبكة طرق تؤدي إلى الأحياء السكنية الاستيطانية المخطط إقامتها في نطاق الخطة ذاتها، وفي آذار ٢٠٠٦ شرعت إسرائيل في بناء المقر الجديد لشرطة لواء «يهودا والسامرة» فوق أراض مساحتها ١٤ دونما في قلب منطقة E١، أما مساحة مبنى المقر ذاته (والذي أنجز بناؤه منذ عدة سنوات) فتبلغ حوالي ٥٤٠٠ متر مربع. ويشمل مسار جدار الفصل في منطقة «غلاف القدس» منطقة E١، فيما أجل رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق يهود أولمرت الشروع في تنفيذ خطط البناء السكني والخدمي، المخصوص عليها في المخطط ذاته، والتي ما زالت معطلة حتى الآن. وقد أقر أولمرت صراحة في مقابلة نشرتها صحيفة «جيزورزايلم بوست» في أيلول ٢٠٠٥، بأن إسرائيل التزمت أمام الإدارة الأميركية بعدم البناء بين مستوطنة «معاليه أدوميم» وبين مدينة القدس، مع ذلك أكد أولمرت بأن ذلك لا يعني إسدال الستار على الخطة.

معاليه أدوميم ومنطقة E1

في قلب الإجماع الإسرائيلي

خلال نقاش جرى في الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي في ١٩٩٤/٨/٥ صرح رئيس الحكومة إسحق رابين بأن «القدس الموحدة سوف تشمل أيضا معاليه

أدوميم وغفعات زئيف، كعاصمة لإسرائيل وتحت سيادتها...».

وقبل ذلك بستة أشهر (في نيسان ١٩٩٤) كان رابين قد سلم بنفسه وثائق ضم منطقة E١، إلى رئيس بلدية «معاليه أدوميم» بني كسريئيل.

بعد اغتيال رابين، وفي ١٣ آذار ١٩٩٦، عاد رئيس الحكومة شمعون بيريس وأكد على موقف الحكومة ومؤداه أن إسرائيل ستطالب ببسط سيادتها على مستوطنة «معاليه أدوميم» في إطار اتفاقيات التسوية الدائمة. وفي مطلع نيسان ٢٠٠٥ صرح رئيس الحكومة أريئيل شارون بأن «E١ هي خطة عمرها عشر سنوات، وهناك نية للاستمرار فيها». كذلك صرح وزير الدفاع في حكومة شارون، شاؤول موفاز، في أثناء جولة قام بها في منطقة E١، بأنه يساند الخطة الرامية إلى إنشاء تواصل يهودي بين القدس و«معاليه أدوميم».

وكانت بلدية «معاليه أدوميم» قد وزعت شريطا دعائيا مصورا يتضمن تصريحات لشخصيات سياسية إسرائيلية مركزية تؤكد على الالتزام بضم كتلة «معاليه أدوميم» وتوسيعها وربطها بالقدس عبر تنفيذ مخطط منطقة E١ الاستيطاني التوسعي، وهذه بعض الأمثلة:

أريئيل شارون، «سنواصل البناء في معاليه أدوميم التي ستبقى جزءا من دولة إسرائيل إلى الأبد... أتوقع مستقبلا باهرا وعظيما لمعاليه أدوميم».

يهود باراك، «لا بد من تجسيد سيادتنا على ممر مستوطنة (مدينة) معاليه أدوميم في خطر. إذا لم نتخذ فورا لقرارا سياسيا بفرض وتكريس وقائع عملية على الأرض، فإننا قد نهقد معاله أدوميم».

إيهود أولمرت: «أرى في مخيلتي، كواقع قريب وليس كشيء بعيد، كامل الطريق الممتد من معاليه أدوميم وحتى القدس ومن القدس إلى معاليه أدوميم، كامتداد عمراني متصل لا يتوقف. هناك أمور خارج نطاق أي جدل أو خلاف، فكمال منطقة غلاف القدس ستبقى إلى الأبد جزءا من القدس ومن دولة إسرائيل، ومعاليه أدوميم هي جزء من هذه المنطقة».

بنيامين نتنياهو: «نريد إنشاء امتداد القدس الكبرى من الغرب إلى الشرق، والفلسطينيون يريدون إنشاء امتداد بناء من الشمال إلى الجنوب، سوف يتغلب في النهاية أحد الطرفين... هم لن يتنازلا. يسعون إلى خلق القدس من جهة، وفصلها عن معاليه أدوميم من جهة أخرى. ينبغي علينا أن نتغلب عليهم عبر بناء وتنفيذ (خطة) E١».

سليفان شالوم (ليكود- وزير خارجية سابق): «إن ربط معاليه أدوميم بالقدس على المدى البعيد أمر حتمي لا مñas منه».

عضو الكنيست تساحي هغيفي (كاديجا): «لن أجرؤ أي رئيس حكومة، أو أي الحكومة، على التطاول على معاليه أدوميم أو البس بها، هذه المدينة التي تشكل خط الدفاع عن القدس... لقد اجتازت معاليه أدوميم نقطة العودة والتراجع. ليس هناك ما يدعو إلى القلق».

رئيس الكنيست رؤفين ريفلين: «خطة E١ هي غاية ومهمة لن نتخلى عنها أبدا. لو كان إسحق رابين على قيد الحياة، لكان قد أمر بشكل لا يقبل التأويل بتنفيذ خطة E١».

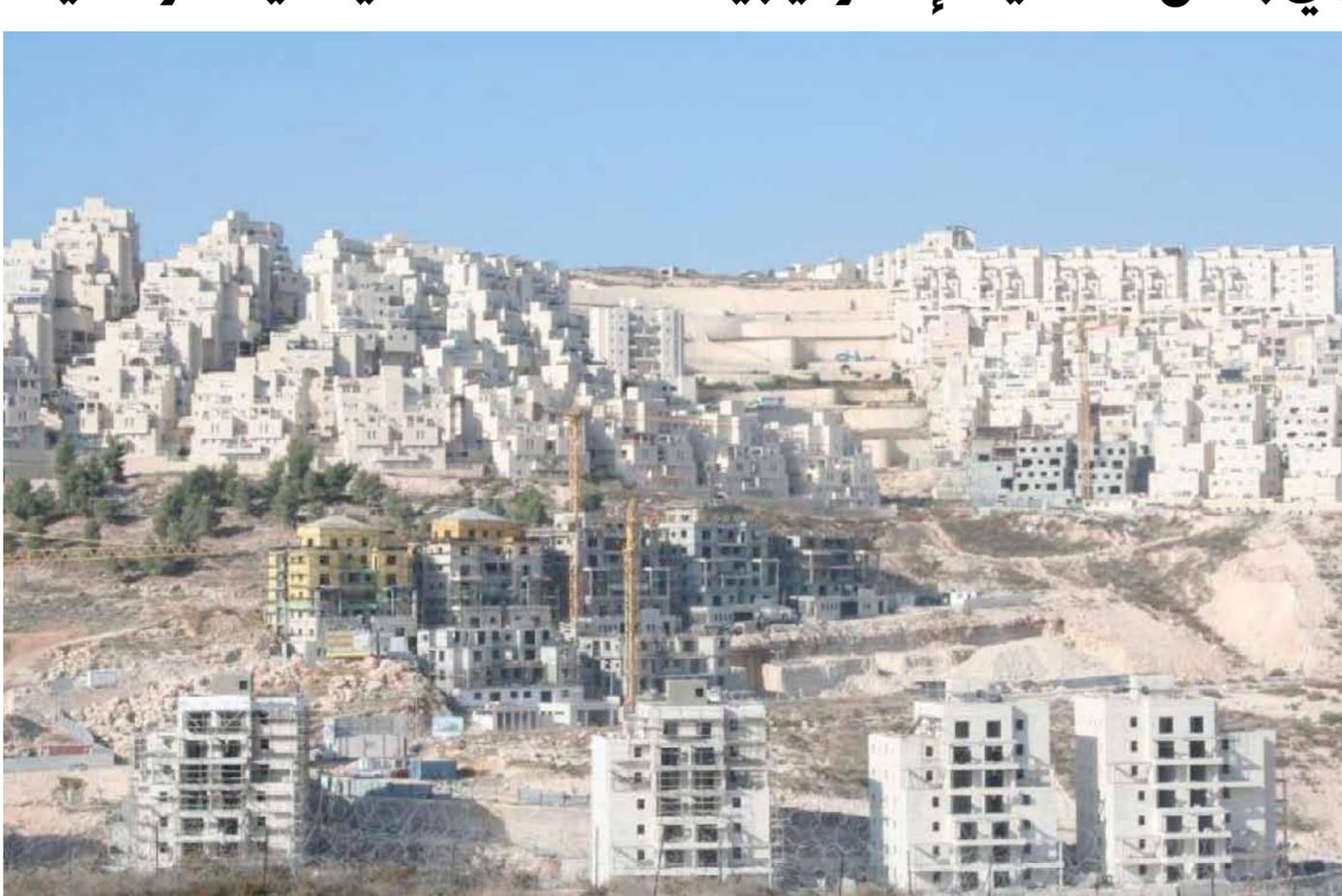
على أرض الواقع..

الفلسطينيون يبنون

لم تشيد إسرائيل حتى الآن في E١، باستثناء بناء مركز الشرطة، وشق بعض الطرق والشوارع. ويظهر جليا في منطقة الخطة اتجاه نحو اتساع وتمدد رقعة البناء الفلسطيني غير القانوني، خاصة من جهة حي «الزعيم» في اتجاه الجنوب الشرقي للمنطقة، ومن جهة بلدة عناتا في الشمال. هذا في حين تبدي السلطات الإسرائيلية تعاونها في تطبيق قوانين التنظيم والبناء التي تسري على «مناطق ج» القريبة من القدس، سواء بسبب ضغوط دولية، أو ضغوط تمارسها حركات اليسار (الإسرائيلية). ووفقا لتقديرات جهات أمنية إسرائيلية فقد تقلص مدخل الممر بين القدس ومعاليه أدوميم من عرض ٢ كم تقريبا، والذي كان فارغا من أي بناء قبل حوالي ١٥ عاما، إلى كيلومتر واحد حاليا.

وتحذر الجهات الأمنية ذاتها من أنه إذا لم تقم إسرائيل بخطوات جادة لوضع حد لظاهرة سيطرة الفلسطينيين على هذه الأراضي، فسوف ينشأ خطر حقيقي باستحالة إمكانية تنفيذ خطة E١ مستقبلا، ولا سيما في الجهة الشمالية الغربية للمنطقة.

ويلاحظ أن الفلسطينيين يسعون إلى ربط إحياء القدس الشرقية ببعضها وربطها بالأحياء والبلدات القريبة الواقعة في أراضي الضفة الغربية .



محاولات احتلالية دائمة لخلق القدس بالمستوطنات.

من الواضح أن تنفيذ خطة E١، سوف يؤدي عمليا إلى إنشاء امتداد (تواصل) عمراني إسرائيلي- يهودي بين القدس ومعاليه أدوميم، وإلى إقامة منطقة عازلة بين التجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة في شمالي الضفة الغربية وجنوبها، مما سيحول في الظاهر دون إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة ومترابطة جغرافيا. في المقابل إذا انتقلت منطقة E١ إلى أيدي الفلسطينيين، و/ أو إذا تصاعدت وتيرة البناء الفلسطيني في المنطقة، فإن ذلك سيمكّن الفلسطينيين من تحقيق خطتهم القديمة لربط منطقة «غلاف القدس» العربي من الشرق بواسطة التواصل العمراني، وشمالا من قرى وبلدات الزام وحزما وعناتا، وحتى العيزرية وأبو ديس جنوبا، على مداخل بيت لحم، مما يعني الفصل بين القدس ومعاليه أدوميم، وعودة القدس إلى مكانة «مدينة أطراف» من النواحي الاقتصادية والأمنية والتخطيطية، ونشوء امتداد عمراني فلسطيني يتيح قيام دولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية تقريبا، ومن هنا فإن تنفيذ خطة البناء في منطقة E١ سيكون الفيصل بين قيام امتداد (عمراني) يهودي من الغرب إلى الشرق، وبين قيام امتداد فلسطيني من الشمال إلى الجنوب، وعليه فإن التلكؤ في تنفيذ خطة البناء في المنطقة يقرب أجل الحسم لصالح التواصل الفلسطيني بين شمالي الضفة وجنوبها.

شارع «نسيج الحياة»

في تشرين الأول ٢٠٠٧ صادرت إسرائيل ١١٠٠ دونم من أراض تابعة لأربع قرى فلسطينية وذلك لغرض شق «نسيج الحياة» الفلسطيني. وقد كانت غالبية هذه الأراضي المصادرة «أراضي دولة» والباقي (٢٢٥ دونما) أراض بملكية خاصة. والهدف من شق هذا الشارع هو إتاحة قيام تواصل مروري بين منطقتي رام الله وبيت لحم.. وبالفعل فقد استثمرت إسرائيل قرابة ٣٠٠ مليون شيكل في شق مقطع واحد من هذا الشارع، الذي يمر بمحاذاة قرية حزما، ويلتف على عناتا من الجهة الشرقية وصولا إلى حاجز الزعيم، جنوبا.

ويمر هذا الشارع عبر نفق تحت شارع القدس- معاليه أدوميم. غير أن تنفيذ شق المقطع الثاني من الشارع، ما زال معطلا بسبب عدم توفر الميزانيات المطلوبة كما يبدو. ومن المقرر أن يتجه هذا المقطع إلى الجنوب الشرقي، حتى المدخل (الحاجز العسكري) المؤدي إلى بلدة العيزرية من الجهة الشمالية.

وتتقترح بعض الحركات اليسارية الإسرائيلية إعطاء منطقة E١ للفلسطينيين وأن تقوم إسرائيل بربط القدس بمستوطنة معاليه أدوميم عبر نفق تحت سطح أراضي المنطقة ذاتها.

عموما، هناك جهات سياسية إسرائيلية مختلفة لا تستبعد إمكان تنفيذ خطة البناء في منطقة E١ في نطاق «صفقة» أو تسوية تنص على إعادة تقسيم مدينة القدس، وذلك بروح التفاهات التي تم التوصل إليها في الماضي، في إطار وثيقة بيلين- أبو مازن في أواسط التسعينيات، ومقترحات الرئيس بيل كلينتون خلال محادثات قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠.

غير أن من الصعب فهم كيف يمكن لخطة من هذا القبيل أن تساهم في أمن ومعانة القدس، حين تتحول أحياء عربية أخرى في شرقي القدس إلى عازل بين معاليه أدوميم والقدس، مع وجود ممر ضيق فقط بينهما.

استنتاجات

إن تنفيذ خطة E١ هو مصلحة إسرائيلية حيوية.

إن من شأن التلكؤ في تنفيذ الخطة أن يشكل خطرا على تجسيدها مستقبلا وذلك بسبب البناء الفلسطيني غير القانوني الزاحف نحو المنطقة، وغزو اليدو ومضارهم لأراضيها.

عدم تنفيذ الخطة سيؤدي على الأرجح إلى قيام امتداد (تواصل) عمراني فلسطيني من الجهة الشرقية، يفصل بين معاليه أدوميم والقدس، وربما يعيد القدس مستقبلا إلى مكانة «مدينة أطراف» مقيدة اقتصاديا وعمرانيا وأمنيا.

ينبغي على إسرائيل أن تبين وتشرح للإدارة الأميركية مدى حيوية خطة E١ بالنسبة إليها (أي إسرائيل)، وأن تصر على تنفيذها بمعزل عن التسوية الدائمة، وذلك بناء على رسالة الرئيس بوش إلى شارون من العام ٢٠٠٤.

إذا ما قامت دولة فلسطينية، فإن الرابطة الفلسطينية المرورية (المواصلات) بين شمالي الضفة الغربية وجنوبها يمكن أن تتم بواسطة «شارع نسيج الحياة» بعد استكماله.

تفاقم أزمة القيادة الموحدة في الشارع الحريدي!

توقع تقرير نشرته صحيفة «هارتس»، يوم الأربعاء الماضي، أن تؤدي وفاة الحاخام أبراهام يعقوب فريدمان، المعروف بكنيته «الأدومور» من ساديغورا («أدومور» تعني: سيدنا ومعلمنا وحاخامنا)، إلى نهاية «مجلس كبار التوراة»، وهو القيادة الروحية لحزب «أغودات يسرائيل»، الذي سيطر على السياسة في الشارع الحريدي مئة عام. فبعد وفاة معظم الحاخامين الأعضاء في هذا المجلس وعدم تعيين حاخامين مكانهم، بقيت المجموعات الحريدية منقسمة ومتصارعة مع بعضها. كذلك فإن الوضع في الشق الثاني والأكثر من الحريدي، أي «مجلس كبار التوراة» لدى حزب «ديغل يسرائيل» الليتواني، ليس بحال أفضل وتسود الصراعات داخله أيضا. ويشير إلى أن هذين الحزبين يشكلان كتلة «يهדות هتوراة»، التي تمثل الحريديين الأشكناز في الكنيست.

وكان الأدومور من ساديغورا زعيما لجماعة الحريديين الورعيين المتمزمة دينيا بشكل كبير جدا، التي تعرف باسم «حسيدية ساديغورا»، وتنتمي إليها مئات العائلات في إسرائيل وأوروبا. وقد تم تأسيس هذه «الحسيدية» (أي جماعة الورعيين) قبل ١٧٠ عاما، وعلى الرغم من أن هذه «الحسيدية» ليست كبيرة وهناك مجموعات مشابهة لها وأكبر منها بكثير، إلا أن «حسيدية ساديغورا» حظيت دائما بمكانة هامة ومركزية بين القيادة الحريدية، ويضم ذلك في السياسة الحريدية منذ قيام إسرائيل.

وتولى الأدومور من ساديغورا منصبه في العام ١٩٧٩ في أعقاب وفاة والده، الحاخام مردخاي شالوم يوسف، الذي كان مقره في شمال مدينة تل أبيب، وكان يعرف بكنيته «الأدومور من تل أبيب». وبعد تولي الابن الزعامة الروحية لهذه الجماعة نقل مقرها إلى مدينة بني براك الحريدية في وسط إسرائيل، بينما لا يزال المعهد الديني لهذه «الحسيدية» قائما ويعمل في شمال تل أبيب حتى اليوم. ويسكن أتباع «حسيدية ساديغورا» في القدس ومستوطنتي «موديعيين عيليت» و«بيتار عيليت» ومدينتي أسدود والعا، وفي لندن وAntwerp في بلجيكا.

وكان الأدومور من ساديغورا عضوا في «مجلس كبار التوراة» لحزب «أغودات يسرائيل» خلال عشرات السنين الماضية. وخلافا لزعامة حريديين آخرين، كان هذا الأدومور مقربا من يوسف اليمين، مدير قادة المستوطنين على زيارته في بيته، وهو الأخر كان يزور المستوطنات باستمرار، ونشط في الشارع الحريدي، وبشكل غير ملوف، ضد اتفاقيات أوسلو وضد خطة الانفصال عن غزة.

وكتب الأدومور من ساديغورا، شعبة تنفيذ خطة الانفصال من غزة وبحث كتلة «يهדות هتوراة» إمكانية الانضمام لحكومة أريئيل شارون، أنه يحظر دعم هذه الحكومة، حتى لو كلف الأمر منع زيادة ميزانيات مؤسسات التوراة مثلما يهددون، واعتبر أنه «لاملك أي حق بسلب وطرده اليهود من أي مكان في أرض إسرائيل».

ورغم مواقف الأدومور اليمينية إلا أنه تمتع بشعبية، وتأثير أيضا، في الشارع السياسي الحريدي، وقال عضو الكنيست من كتلة «يهדות هتوراة»، مئير بوروش، لـ «هارتس» إنه «على الرغم من أن الأدومور كان زعيما حريديا، كونه سليل عائلة روجين التي تميز بالنبل والخاص بها، إلا أنه كان حاخاما بالنسبة لأي يهودي، فقد تامل بسبب أية مشكلة يواجهها أي يهودي. وقد تامل كثيرا من موضوع الانفصال عن غزة، وبرأيي فإنه مرض جبراً هذا الأمر، وكان متألما لدرجة أنه لم يعد إلى ذاته منذئذ»، ونعى «الطاقم من أجل إنقاذ الشعب والبلاد» (رحيل «كبير الحاربيين من أجل إنقاذ أرض إسرائيل».

أزمة قيادة في الشارع الحريدي

لم يبق من أعضاء «مجلس كبار التوراة» لحزب «أغودات يسرائيل» بعد وفاة الأدومور من ساديغورا، سوى اثنان، هما الأدومور من غور والأدومور من عرليني، وقبل عدة شهور توفي الأدومور من فيجنيتس، الحاخام موشيه يهوشع هفار، الذي كان رئيس المجلس، وقبل سنتين ونصف السنة توفي الأدومور من بوسطن. وخلال السنوات الأخيرة توفوا الأدومور من مودجيتس والأدومور من ألكسندر، ولم يتم تعيين أي أحد مكانهم في «مجلس كبار التوراة».

وعليا، فإنه منذ العام ١٩٨٨ لم يتم تعيين أعضاء جدد في المجلس، وورثة الأدومور لا يتم تعيينهم أوتوماتيكيا مكان آبائهم، وبإمكان العضوين الباقين على قيد الحياة في «مجلس كبار التوراة» أن يعينوا أعضاء جدد، أو أن تعين أعضاء جدد هبة مؤسسة من متدوبي «أغودات يسرائيل»، وهذه الهيئة تعرف باسم «الكنيسة الكبرى»، لكن هذه الهيئة لم تعد تنشط في هذه الأثناء.

وقالت «هارتس»، إن الأدومور من ساديغورا توفي قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات العامة في إسرائيل، وهذه فترة تتميز أصلا بأزمة قيادية في الشارع الحريدي، وقبل وفاته بأسبوعين سارع الأدومور إلى الدعوة لدعم كتلة «يهדות هتوراة»، ويتوقع استخدام هذه الدعوة مع اقتراب يوم الانتخابات ووصفها بأنها وصيته.

وأضافت الصحيفة أنه على خلفية وفاة العديد من الحاخامين، والاحتكاكات الحاصلة بين حاخامين آخرين، تم نسيان «مجلس كبار التوراة»، وهو القيادة الروحية الرسمية لحزب «أغودات يسرائيل» منذ العام ١٩١٢ بهدف انتخاب ممثلين حريديين وإقرار الخط السياسي، وهذا المجلس هو نموذج تقلده أحزاب حريدية أخرى، وهي «ديغل هتوراة» وشاس وأغودات يسرائيل في أميركا. وفي هذه الأثناء يتشاور أعضاء الكنيست من حزب «أغودات يسرائيل» مع أدومور ويتبعون لهم وآخرون، وهذا الأمر يؤدي إلى غياب وحدة السلوك السياسي الذي كان قائما منذ تأسيس إسرائيل بفضل نشاط «مجلس كبار التوراة» في الماضي.

وقال الحاخام شموئيل أفيشاي شتوكهامر، الذي كان سكرتيرا للمجلس حتى العام ١٩٨٩، إن «مجلس كبار التوراة» كان يجتمع في أوقات متقاربة، ولم يجز أي عضو كنيست على التصويت من دون قرار واضح، لكن المجلس توقف عن العمل منذ عشر سنين. وفي المقابل هناك أدومورات ضالعون في الحياة السياسية ويدعون أتباعهم إلى التجند في المعركة الانتخابية. رغم ذلك فإنه لم تعد هناك في الشارع الحريدي قيادة رسمية وجماعية. ونشأت في السنوات الأخيرة داخل «أغودات يسرائيل» صراعات وخلافات داخلية شديدة ولم يعد بإمكان القيادة الروحية الباقية تسويتها، فيما دخل إلى الفراغ الحاصل سياسيون ونشطاء حزبيين من الحريديين.

وقالت الصحيفة إنه خلال العام الأخير سعى ناشط معروف في الشارع الحريدي لدى جميع الأدومورات في إسرائيل، بتكليف من حاخامه، من أجل تأسيس هيئة جديدة لتعبئة الفراغ الحاصل، لكنه فشل في مهمته، وقال للأدومور الذي أرسله إن كل واحد من نظرائه أراد أن يعرف من سيترأس الهيئة الجديدة، وعلى هذه الخلفية فشلت المبادرة.

وأكدت الصحيفة أنه لا يوجد احتمال في تأسيس «مجلس كبار تورا» جديد، وأنه على ما يبدو لا يوجد عدد كاف من الحاخامين الذين يؤيدون ذلك، لأن «السياسة الحريدية منقسمة وتخوض صراعات شديدة ويوجد تناقض مصالح، وكل واحد من أعضاء الكنيست من يهدوت هتوراة يمثل جماعة حريدية مختلفة عن الأخرى، وبعضها يخوض صراعات مريرة مع جماعات أخرى. ويواصل أعضاء الكنيست الحريديين استشارة المحافظين ولكنهم يعملون ذلك بشكل شخصي ومنفصل عن زملائهم من الكتلة نفسها. وهذه الكتلة لم تعد ملتزمة براء التوراة وإنما بعدة آراء من التوراة» إنه أنه لم يعد هناك رأي واحد يوجه السياسيين الحريديين.

وكان الأدومور من ساديغورا شاهدا على هذا التطور قبل وفاته. إذ رغم معارضته ومعارضة أدومورات آخرين، إلا أن كتلة «يهדות هتوراة» في الكنيست أجندت حكومة شارون من خارج التحالف، وقد جند عضو الكنيست في حينه، وناخب وزير الصحة الحالي، يعقوب ليتسمان، أعضاء الكنيست من «يهדות هتوراة» لدعم شارون وحكومته.

انقسام محتمل

في موازاة «مجلس كبار التوراة» لحزب «أغودات يسرائيل»، كان ينشط «مجلس كبار التوراة» لحزب «ديغل يسرائيل» الذي يمثل الحريديين الليتوانيين، منذ العام ١٩٨٩. وخلافا لمجلس «أغودات يسرائيل» الذي لم يعد قائما تقريبا، فإن مجلس «ديغل هتوراة» نشط وعاصف أيضا، وفي الصيف الماضي تم تعيين حاخامين ومدراء «بيشيفوت» (جمع عيشيفاه» أي معهد ديني يهودي) في عيشوفين مجلس «ديغل هتوراة» مكان حاخامين ليتوانيين توفوا، لكن «هارتس» أكدت أن هذه الهيئة تواجه هي الأخرى انقساما داخليا كبيرا.

فقد أعلن عضو «مجلس كبار التوراة» الليتواني، الحاخام شموئيل أوبراخ، عن مقاطعته لاجتماع المجلس الأخير، وأنه ينفي صلاحيات رئيس المجلس، الحاخام أهارون ليف شطانبان، بأن يقود الجمهور الحريدي الليتواني لوحده. ويهدد اتباع أوبراخ بدفع قائمة جديدة والتصويت لها في يوم الانتخابات، في ٢٢ كانون الثاني الجاري، لتكون منافسة لكتلة «يهדות هتوراة»، ما يعني حدوث انقسام في الشارع الحريدي الأشكنازي.

تقارير جديدة

عدد الأطفال الفقراء في إسرائيل ازداد بنسبة تزيد على ٦٠٪ منذ العام ١٩٩٨!

*ارتفاع نسبة الأطفال الفقراء العرب إلى أكثر من ٦٥٪ * ٥٠٪ من الأولاد القاصرين في العائلات المحتاجة يضطرون إلى العمل بسبب الضائقة الاقتصادية لعائلاتهم*



طفل إسرائيلي فقير يبحث عن القوت في حاوية قمامة

وأفاد التقرير بأن ولدا واحدا من بين خمسة أولاد يتسرب من المدرسة من أجل أن يعمل ومساعدة عائلته. كذلك أظهر التقرير حدوث ارتفاع حاد في عدد العائلات التي قالت إن أولادها يتسولون، وقد ارتفعت نسبتها من ٣٪ في العام ٢٠١١ إلى ١٠٪ من العائلات في العام ٢٠١٢ الحالي. ورغم الحديث عن نمو اقتصادي في إسرائيل إلا أن ٥٤٪ من العائلات المحتاجة وثلاث الجمهور الواسع أكدوا على تراجع أوضاعهم الاقتصادية خلال العام الأخير. وقال ٧٠٪ من إسرائيليون إن السبب الرئيسي في هذا المستوى معيشتهم نابع من الإنفاق المنزلي وغلاء المعيشة بينما قال ٢٩٪ إن السبب هو فصلهم من العمل و٥٥٪ قالوا إن السبب يعود إلى اتساع عائلاتهم.

وتبين من التقرير أن متوسط أجور العائلات المحتاجة هو ٣٣٩٠ شيكلا شهريا، أي ما يعادل ثلث معدل الأجور في إسرائيل. ووفقا للتقرير فإن ١٩٪ يكسبون ٢٠٠٠ شيكلا شهريا أو أقل، و٥٠٪ يكسبون ما بين ٢٠٠٠ - ٤٠٠٠ شيكلا شهريا، وقال ٢١٪ إنهم لا يحصلون على شروط اجتماعية أبدا من خلال معلمهم.

وجاء في التقرير أن ٥٥٪ من العائلات المحتاجة التي تحصل على دعم حكومي تضطر إلى التنازل عن خدمات ضرورية ومنتجات أساسية، ونصف الجمهور الواسع يضطر هذا العام إلى شراء منتجات غذائية أقل من العام الماضي بسبب تراجع وضعه الاقتصادي. ومن أجل مواجهة هذا الوضع المتردي اضطر ١٥٪ من الجمهور إلى العمل ساعات إضافية أو تغيير مكان معلمهم وزيادة الدخل، وقال ١٨٪ إنهم حصلوا على قروض من البنوك، بينما قال ٣٩٪ إن الضربات الاقتصادية وغلاء الأسعار خلال العام الحالي اضطرتهم إلى تقليص أنشطة الإثراء لأولادهم إلى الحد الأدنى.

وفي مجال الصحة قال ٦٣٪ من المحتاجين إلى علاج أو أدوية بصورة دائمة إنه لم يعد بوسعهم تسديد أثمانها. كذلك تبين من التقرير أن ٥٦٪ من الأولاد، و٥٢٪ من الأهالي المحتاجين، ليسوا مؤمنين بتأمين صحي كامل في صناديق المرضى، وقال ٦٢٪ من الأهالي المحتاجين إنه لم يعد بوسعهم تسديد ثمن الأدوية والخدمات الصحية لأولادهم. وقال ٢٩٪ إنهم يتنازلون عن شراء أدوية من أجل تأمين الطعام لعائلاتهم. وأضاف التقرير أن ٦٥٪ من الذين يحصلون على دعم الجمعيات الخيرية، و٦٪ من الجمهور الواسع، يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وقال ٦٧٪ من الذين يتلقون دعم الجمعيات الخيرية إنه حدث خلال العام الحالي أن بقوا يوما كاملا من دون طعام بسبب ضائقتهم الاقتصادية.

من أجل الحفاظ على العلاقات مع أصدقائهم، كذلك فإن غالبية الأطفال تشاهد أفلاما على موقع «يوتيوب»، وتنشر صورها في المواقع الاجتماعية، وقال ٨٠٪ من الأطفال إن لديهم حسابا في الشبكة الاجتماعية «فيسبوك»، وقال ٤٢٪ إنه حتى أذى بهم جراء استخدام «فيسبوك»، وقال ٢١٪ من الأطفال الذين يستخدمون «فيسبوك» إنهم شاهدوا شريط تسجيل أو صورة يظهر فيها أصدقائهم أو معلمهم في وضع مهين.

وقال ٤٢٪ ألفا من الأطفال إنهم مارسوا الرياضة في إطار فرق خلال العام ٢٠١١، غالبيتهم ذكور، و٦ آلاف من الإناث. وبلغ عدد الأطفال في إسرائيل ٢٥٧٦٩٠٠ في العام ٢٠١١ وشكلوا ٣٢٪ من مجمل عدد السكان، بينما كانت هذه النسبة ٣٣٪ في العام ٢٠٠٠. ووفقا للتقرير، الذي ينشر هذه السنة للمرة الـ ٢١، فإنه منذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ٢٠١١، ارتفع عدد الأطفال في إسرائيل ثلاثة أضعاف، وأنه في جميع سنين الأعمار للشرية العمرية بين ٠ - ١٧ عاما يزيد عدد الذكور على عدد الإناث.

٥٠٪ من القاصرين في العائلات المحتاجة يضطرون إلى العمل

عرضت منظمة «لنيت» (عطاء) التقرير البديل عن الفقر، الذي تصدره سنويا، وأظهر تقرير هذا العام صورة مأساوية وبائسة للفقر في إسرائيل، سببها سياسة حكومة بنيامين نتنياهو الاقتصادية، التي زادت الفقراء فقرا. وأكد التقرير أن ٥٠٪ من الأولاد القاصرين في العائلات المحتاجة يضطرون إلى العمل بسبب الضائقة الاقتصادية لعائلاتهم. ويدل هذا المعطى على زيادة هذه النسبة بـ ١٦٣٪، بعد أن كانت ١٩٪ في العام ٢٠١١ الماضي. وقال التقرير إن هؤلاء الأولاد القاصرين يضطرون إلى الخروج إلى العمل والتسول وقضاء يومهم بكامله من دون طعام، كذلك فإن العائلات المحتاجة تضطر إلى التنازل عن علاجات طبية وتمتحن عن شراء أدوية تحتاج إليها بسبب ضائقتها المالية.

وقال مدير عام منظمة «لنيت»، عيران فينترف، إن «الوضع الصعب للأولاد الفقراء والأولاد التي تنمعهن من الخروج من دائرة الفقر، تضمن لنا جيلا آخر من الفقر والعوز، وإذا أردنا أن نبقي كمجتمع ستين سنة أخرى، فإنه يحظر علينا التعامل مع الفقر على أنه نتيجة ظروف وإنما يتعين علينا أن ندرك أن حجمه وخطورته وعمقه هو نتيجة مباشرة لسياسة الاجتماعية في الانترنت في أوقات متقاربة. وقال ٧٠٪ من أبناء الشبيبة إنهم يفعلون ذلك

النسبة ٦٨٪ في العام ١٩٩٥. وأشار التقرير إلى استمرار الانخفاض في تسليم الأطفال الإسرائيليين للثبني في إسرائيل، من ٢١٥ حالة في العام ١٩٩٥ إلى ٨٦ حالة في العام ٢٠١١. وأشار التقرير إلى أنه في مجال التربية والتعليم، ومنذ العام الدراسي ١٩٧٩-١٩٨٠ تواصل انخفاض عدد التلاميذ في جهاز التعليم الحكومي من ٧٤٢٪ إلى ٥٢٪ اليوم، وفي المقابل ارتفع عدد التلاميذ في جهاز التعليم الديني اليهودي من ٢٥٨٪ إلى ٤٧٩٪. كذلك يتعلم حاليا ٤٣٣٣ تلميذا في مدارس ابتدائية خاصة معفية من شروط وزارة التربية والتعليم، وغالبيتها مدارس للحريديين، ووفقا للمعطيات، فإنه تراجع الشعور العام الإيجابي لدى التلاميذ تجاه المدرسة كلما تقدموا في السن. وتبين أيضا أنه كلما كان الصف الدراسي أعلى، تتراجع علاقات النزاهة والاحترام بين التلاميذ والمعلمين، كما أن ثلاثة أرباع التلاميذ قالوا إن المرحاض في المدارس غير نظيفة و/ أو غير مناسبة وتحتاج إلى الترميم، وأظهر التقرير وجود فجوة كبيرة في التسرب من الدراسة بين التجمعات السكانية المختلفة وأن نسبة تسرب التلاميذ العرب أعلى منها لدى التلاميذ اليهود، وخاصة في القرى العربية البدوية في النقب، كما أن نسبة تسرب التلاميذ الحريديين أعلى منها لدى التلاميذ اليهود العلمانيين.

وأفاد التقرير بأن انخفاضا حاصلا في جنوح أبناء الشبيبة، وأن نسبة الملفات الجنائية ضد القاصرين انخفضت من ٤٧٪ ملف لكل ألف قاصر في العام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٪ ملف لكل ألف قاصر في العام ٢٠١١. وخلافا للاعتقاد السائد، قال التقرير إنه طرأ انخفاض على نسبة التلاميذ الذين يتناولون الخمر، والسبب الرئيس لذلك يعود إلى منح صلاحيات أكثر للشرطة بالقبض على هؤلاء التلاميذ ومصادرة زجاجات الكحول منهم. كذلك انخفضت نسبة التلاميذ الذين يتعاطون المخدرات من نوع ماريحوانا وغراس وحشيش، وأشار معطى آخر إلى انخفاض عدد حوادث الطرق التي يصاب فيها أطفال دون سن ١٧ عاما. ورغم ذلك قال التقرير إن واحدا من بين كل أربعة أطفال تقريبا، وصل إلى غرفة الطوارئ خلال العام ٢٠١١، وبلغ عددهم ٥٨٨ ألفا تقريبا.

وفيما يتعلق بأوقات الفراغ، أفاد التقرير بأنه

في ٨٢٪ من البيوت في إسرائيل يوجد جهاز كمبيوتر، وفي ٤٢٪ يوجد أكثر من جهاز. وقال (٦٣٪ من أبناء سن ١٢ - ١٤ عاما، و٥٢٪ من أبناء سن ١٥ - ١٧ إنهم يستخدمون الشبكات الاجتماعية في الانترنت في أوقات متقاربة. وقال ٧٠٪ من أبناء الشبيبة إنهم يفعلون ذلك

في ١٠٠ ألف طفل يفتقرون إلى مكانة قانونية

أفاد التقرير بأن القدس هي المدينة التي يعيش فيها أكبر عدد من الأطفال قياسا بالمدن الأخرى، وبلغ عدد الأطفال فيها ٣١٣ ألفا، وتليها بفارق كبير مدينتا تل أبيب وبنين براك، وتقدم هذه المدن الثلاث في قائمة المدن التي ولد فيها أكبر عدد من الأطفال. وفي العام ٢٠١١ ولد ١٦٦٢٩٦ طفلا في إسرائيل، منهم يهود.

وسلط تقرير «مجلس سلامة الطفل» الضوء على قضية الأطفال الذين يفتقرون إلى مكانة قانونية، وتواجد في شهر آذار الماضي قرابة ١٥٦ ألف طفل بدون جنسية، وهذه زيادة بنسبة ٢٥٪ منذ العام ٢٠٠٠. وفي الشهر نفسه تواجد في إسرائيل ٩٢٨٩١ طفلا من دون أن تكون لديهم أية مكانة قانونية، ٨٩٣٪ منهم هم في مكانة «سائحين»، وانتهت مدة تأشيرتهم. ولفت التقرير إلى أن هذا العدد يشمل أطفالا مهاجرين لم يتم ترتيب مكانتهم، وأطفال عمال أجانب، وأطفالا وصلوا إلى إسرائيل لوحدهم وأطفال طالبي اللجوء في إسرائيل. في العام ٢٠١١ عاش في إسرائيل ١٠٥٨٦٤٤ عائلة لديها أطفال. وثلث هذه العائلات يوجد طفل واحد، وفي ثلث آخر يوجد طفلان، وارتفع متوسط الأطفال في العائلات بشكل طفيف بين السنوات ٢٠٠٤ - ٢٠١١ وأصبح ٢٫٤ طفل. ويوجد لدى ٨٢٫٧٪ من العائلات حتى ثلاثة أطفال. ولدى ١٧٫٣٪ من العائلات يوجد ٤ أطفال أو أكثر وهناك ٨٫٦٪ الأطفال الذين يعيشون في عائلات أحادية الوالدين، بينما كانت هذه

هل يمكن إسكات الأطفال الفلسطينيين أو إبعادهم عن مسرح العنف والصراع؟!



شارع «الشهداء» في الخليل. مشاهد ترهيب الفلسطينيين واطفالهم تنكز كل يوم

التعليقات، استعدادا للاعتراف بها. ربما كان السبب يكمن في حقيقة أننا وأبنائنا وأقاربنا، بمن ذلك الجندي الذي يطلق النار في «النيبي صالح» أو الخليل ويروع الأطفال ويجرحهم ويبيغيهم في صدمة طوال حياتهم، مسؤولون عن ذلك .

إن هذه الطفلة التي صرخت على الجنود في «النيبي صالح» لم تصرخ لأنها عربية، وإنما لأنها لا تستطيع السكوت حتى وهي في سن الثالثة عشرة.

(*) طالب دكتوراه في جامعة تل ابيب ونشط ضد الاحتلال، ترجمة خاصة.

تعامل شركات الطيران الإسرائيلية مع المواطنين العرب باعتبارهم

«خطرا أمنيا»: انحلت هيئة المحكمة قبل أن تصدر قرارها في الالتماس!

«أكثر من ٧ سنوات من المداولات القضائية حول «الفحوصات الأمنية» المهينة والمسيئة بحق المواطنين العرب في المطارات انقضت

والمحكمة لا تزال تبحث عن «تعديلات»!»: اليهودي، أيضا، يتعرض لهذه «الفحوصات» إن كان اسمه مثيرا للشبهة، حتى لو كان جنديا نظاميا!*

المعايير الأساسية في إجراء الفحوصات الأمنية هذه.

لكن قرار المحكمة العليا الصادر في ختام تلك الجلسة تضمن إشارة بالدلالة إلى خطورة الحالة السائدة في المطارات بالنسبة للمواطنين العرب، من جهة، وإلى عجز هذه المحكمة عن اتخاذ القرار الحازم المناسب والاستجابة للتحدي الجوهرى الذي يضعه الالتماس أمامها، من الجهة الأخرى. فقد قالت المحكمة، في قرارها: «من المشكوك فيه، من وجهة نظرنا، أن يكون من الشرعى استخدام مقياس الخطورة بالتأسيس على معيزات عامة، شاملة وطارئة، استنادا إلى انتهاء المسافر إلى مجموعة سكانية محددة كميزر ويحد».

وكانت سبقت هذه الإشارة الواضحة، إشارة أخرى صدرت عن رئيسة المحكمة العليا السابقة، بينيتش، التي قالت في معرض جلسة عقدتها المحكمة حول الموضوع في آذار ٢٠١١: «يفترض بالدولة أنها تترك أنه لا يجوز تصنيف مجموعة سكانية كاملة بوصفها خطرا أمنيا» وبالرغم عن هذا، لا تزال المحكمة العليا تناور بحثا عن «مخارج» تتمثل في «تعديلات»، هنا أو هناك، وهو ما يولد الانطباع (القوي) بأن هذه المحكمة لن تجرؤ على التوصل إلى القرار الجوهرى المناسب والمطلوب في هذه المسألة. ومما يعزز هذا الانطباع، أيضا، أن اثنين من أعضاء هيئة المحكمة التي نظرت في الالتماس حتى الآن أنها مهام منصبها (رئيسة المحكمة بينيتش ونائباها ريفلين)، بعد أن استمعا إلى جميع الطعون والحجثيات، من دون أن تصل المحكمة إلى نقطة إصدار قرار حكمها في الالتماس. وأكثر من هذا: إن القانون الإسرائيلى يسمح للقاضي الذي ينهى مهام منصبه بإتمام ما لم ينجزه من أحكام قضائية في غضون ثلاثة أشهر من يوم إنهاء مهام منصبه. لكن بينيتش أنهت مهام منصبها في ٢٠١٢/٧/٢٨، بينما أنهى ريفلين مهام منصبه في ٢٠١٢/٥/٢٨، ما يعنى أن أيا منهما لن يشارك في كتابة قرار الحكم في هذا الالتماس، وبالتالي سيحتاج صدور هذا القرار إلى وقت طويل آخر. لا يستطيع أحد التكهن متى ينتهى!

تسحب على جميع المواطنين المسافرين في المطارات، يهودا وعربا على حد سواء، وفقا لمعايير متساوية وموضوعية»، بما يضمن إلغاء القاعدة الأساسية التي تنطلق منها هذه السياسة وترتكز عليها والتي تتمثل في «النظر إلى المواطنين العرب، بمجملمهم، باعتبارهم خطرا أمنيا!»

وفي المقابل، ادعت «سلطة المطارات»، في ردها على الالتماس، بأن «تطبيق معايير متساوية على جميع المسافرين سيرفع حجم التكلفة المالية لهذه الفحوصات(!!) وبأنها «تعمل على إدخال تعديلات في أساليب تنفيذ هذه الفحوصات بحيث يصعب المس بالمسافرين العرب أقل ملموسية!» وهو ما رفضته «جمعية حقوق

المواطن» مؤكدة أن «مسألة إهانة المسافرين وتهميطهم لا يمكن معالجتها بوصفها مسألة ميزانية فحسب، مضيفة أنه «من دون إلغاء معيار القومية، لن تجدى أية تعديلات في أساليب إجراء الفحوصات نفعا جديا ولن تقضى على مشكلة التمييز والإهانة». والواقع، أن جملة من «التعديلات» قد أدخلت، فعليا، على أشكال وطرق إجراء هذه الفحوصات «الأمنية» في المطارات، لكنها لم تحل المشكلة الأساسية بل يواصل المواطنون العرب التعرض للمعاملات المسيئة والمهينة ذاتها، إلى درجة التأخير الكبير أحيانا وتحملهم تبعات خسارة الرحلة الجوية التي كانوا ينوون السفر ضمنها. وكانت جلسة المداولات الأخيرة التي عقدتها المحكمة العليا في إطار النظر في هذا الالتماس قد عقدت يوم ٢٠١٢/٥/٢٢، ولا يزال الحسم فيه غير منظور في المدى القريب. وفي تلك الجلسة، قرر قضاة المحكمة العليا منح الدولة (المدعى عليهم) مهلة إضافية أخرى لإدخال تعديلات أخرى في منظومة الفحوصات الأمنية في المطارات، على الرغم من وثوق هيئة المحكمة (رئيسة المحكمة السابقة، دوريت بينيتش، نائب رئيس المحكمة السابق، القاضي العياز ريفلين، والقاضية مريام ناؤور) بأن هذه «التعديلات» لن تصيب العصب الأساس في القضية ولن تشمل تنفيذ المطب الجوهرى؛ إلغاء بند القومية كاحد

وذهبت هذه القاضية إلى حد اعتبار تلكو وإحجام المحكمة العليا عن إصدار قرارها بشأن الموضوع حتى الآن، رغم مضي أكثر من خمس سنوات على تقديم الالتماس، «على الرغم من اطلاعهم على ماهية إجراءات الفحص الأمني السرية»، من الأسباب التي تدعم موقفها هذا! ولم تلتفت القاضية إلى ما أكده، مثلا، البروفسور يورام روبين، عميد كلية الحقوق في «كلية الإدارة»، من أن إجراءات الفحص الأمني التي تجرى بتوجيه من جهاز «الشاباك»، تشمل، عند الحديث عن مسافرين عرب أو مسلمين، بمن فيهم مواطنو إسرائيل، عزلم عن المسافرين الآخرين وإجراء تفتيش جذرى وعميق على أجسادهم وفي أمتعتهم. «ويعرف كل من تعرض لهذه الإجراءات أنها مهينة، تمييزية وتمس بحق العرب مواطني إسرائيل الدستوري الأساس بشأن كرامة الإنسان».

المحكمة العليا إشارات دالة وحلا صم! هذا الموقف الجازم الذي يسجله البروفسور روبين («هارتس» - ٢٠١٢/٧/٢٠) هو الذي يشكل مركز الثقل في الالتماس الذي قدمته جمعية حقوق المواطن في إسرائيل» إلى «محكمة العدل العليا الإسرائيلية» في أيار ٢٠٠٧، وعززته بنماذج عديدة تفضح منطلقات هذه السياسة وتطبيقاتها العملية.

ويطالب الالتماس، الموجه ضد «سلطة المطارات»، جهاز الأمن العام (الشاباك) ووزارة المواصلات الإسرائيلية، بأن تصدر المحكمة العليا أمرا يقضى بالتوقف عن استخدام القومية العربية معيارا لى إجراء الفحوصات الأمنية في المطارات»، إذ «يتعرض المسافرون العرب في المطارات إلى معاملة مختلفة، تمييزية ومهينة تجسد في إخضاعهم لفحوصات مميزة ومشددة تتجاوز كثيرا الفحوصات الأمنية العادية التي يخضع لها المسافرون اليهود. وكل هذا بسبب كون المسافر عربيا، لا غير، وبدون توفر أي اشتباه عيني بحق».

ويطالب الالتماس بأن يتم تحديد نوعية الفحوصات الأمنية ومستواها بصورة موحدة

الفلسطينية (والذي لم تحل الاتفاقات دون اقتحامه المتكرر من جانب الجيش الإسرائيلي وسط استخدام العنف والقوة). حاول الجنود الإسرائيليون قمع المظاهرة الصاخبة وقاموا بإغلاق ذلك بالتوغل داخل المنطقة الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وراحوا يطلقون وإبلا من قنابل الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية، من فوق أسطح المنازل، مثيرين الرعب والفزع في صفوف السكان الأمنين الذين أطلقها جنود إسرائيليون، استقرت في يثنه وتسببت بتلف خطير في الكبد والكليتين، مما تطلب خضوعه للعلاج فترة طويلة.

السؤال هنا: ما هو الخيار المتاح لطفل أو طفلة ولدا في قرية فلسطينية يتحتمها ويسيطر عليها الجيش الإسرائيلي أسبوعا وراء أسبوع؟!

ما هو الخيار المتبقي لأطفال يتقع والدهم في سجن إسرائيلي منذ سنوات كعمتقل سياسي متهم بـ «تنظيم مظاهرات»؟

ما هو الخيار المتاح أيضا لمن يبقيه والداه في البيت ويمنعانه من الخروج... جنود الجيش الأكثر أخلاقية في العالم سوف يتحتمون بيته تحت جنح الظلام..

أحد المحققين على الخبر، والذي سُمى نفسه بـ «يهودي فخور»، كتب في تعليقه: «كيف يمكن لأهل أن يرسلوا أطفالهم إلى مظاهرة عنيفة؟! يجب أن يسجن هؤلاء الأهل وأن يحال الأطفال على التنبئ». فهل هذا شيء معقول!

وهل يمكن للأهل أصلا أن يبعدوا أطفالهم عن العنف؟! لست واثقا أبدا من ذلك، ولا سيما حين يدور الحديث عن أهل فلسطينيين.

لسل في القصة التي نسردها هنا ما يبرهن على ذلك. ففي مطلع العام ٢٠١١، جرت مظاهرة في مدينة الخليل المثخنة بالنزاعات والعنف، وقد قمت بتصوير تلك المظاهرة والتقطت الصورة من مسافة بعيدة، من شارع «الشهداء» المغلق في وجه السكان الفلسطينيين بأمر من قوات الاحتلال. ويظهر في الصورة (المرققة هنا (الكلام)أحد الأرقعة المؤدية من الشارع الذي وقعت فيه مظاهرة عنيفة سارت في اتجاه أحياء البلدة القديمة (القصبة) في الخليل، مرورا بالجزء

الجديد العصري من المدينة الخاضع للسيطرة

لقد سبق أن كتبت في هذه الزاوية عن المظاهرة الأولى التي شاركت فيها في قرية «النيبي صالح»، قبل حوالي عامين، والتي جرح خلالها شقيق ذات الطفلة (عهد)، من دون أن يكون في صدام أو مواجهة مع الجنود الإسرائيليين، لكن أحدا لم ينشر صوراً له في الشبكات الاجتماعية.. فبينما كان يتمشى مع عدد من أتراه في الشارع الرئيس في القرية أصيب شقيق «عهد تيممي» برصاصة معدنية أطلقها جنود إسرائيليون، استقرت في يثنه وتسببت بتلف خطير في الكبد والكليتين، مما تطلب خضوعه للعلاج فترة طويلة.

ما هو الخيار المتبقي لأطفال يتقع والدهم في سجن إسرائيلي منذ سنوات كعمتقل سياسي متهم بـ «تنظيم مظاهرات»؟

ما هو الخيار المتاح أيضا لمن يبقيه والداه في البيت ويمنعانه من الخروج... جنود الجيش الأكثر أخلاقية في العالم سوف يتحتمون بيته تحت جنح الظلام..

أحد المحققين على الخبر، والذي سُمى نفسه بـ «يهودي فخور»، كتب في تعليقه: «كيف يمكن لأهل أن يرسلوا أطفالهم إلى مظاهرة عنيفة؟! يجب أن يسجن هؤلاء الأهل وأن يحال الأطفال على التنبئ». فهل هذا شيء معقول!

وهل يمكن للأهل أصلا أن يبعدوا أطفالهم عن العنف؟! لست واثقا أبدا من ذلك، ولا سيما حين يدور الحديث عن أهل فلسطينيين.

لسل في القصة التي نسردها هنا ما يبرهن على ذلك. ففي مطلع العام ٢٠١١، جرت مظاهرة في مدينة الخليل المثخنة بالنزاعات والعنف، وقد قمت بتصوير تلك المظاهرة والتقطت الصورة من مسافة بعيدة، من شارع «الشهداء» المغلق في وجه السكان الفلسطينيين بأمر من قوات الاحتلال. ويظهر في الصورة (المرققة هنا (الكلام)أحد الأرقعة المؤدية من الشارع الذي وقعت فيه مظاهرة عنيفة سارت في اتجاه أحياء البلدة القديمة (القصبة) في الخليل، مرورا بالجزء

الجديد العصري من المدينة الخاضع للسيطرة

بقلم: حين مسغاف (*)

نشر في يوم الفاتح من كانون الثاني الحالي خبىر في عدة مواقع إخبارية إسرائيلية تحدث عن لقاء على وجبة الإفطار جمع بين الطفلة الفلسطينية التي شتمت جنودا إسرائيليين» وبين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان.

سوف أوضح بإيجاز لمن فاتته تفاصيل الحكاية أن الأمر يتعلق بالطفلة الفلسطينية عهد التميمي (١٣ عاما) ابنة ناريمان وبسام تميمي من قرية «النيبي صالح» قضاء رام الله. وقد نشرت حكاية «عهد» في مواقع التواصل الاجتماعي قبل بضعة الأسابيع، بعدما التقطت لها صور في المظاهرة الأسبوعية في القرية بينما كانت في «مواجهة» مع جنود إسرائيليين حاولوا قمع المتظاهرين، حيث نشرت صورها على نطاق واسع لتحتول إلى بطة فلسطين، من وجهة نظر بعض المتصفحين، وإلى تحديد أمني وعطر على وجود دولة إسرائيل، من وجهة نظر آخرين.

ويمكن القول، بعد تأمل مئات التعليقات التي نشرت حول الخبر، وبعد تفقيتها من العنصرية والتعصب القومي وروح الشر والكراهية التي احتوتها معظم هذه التعليقات، بأن الادعاء المركزي الذي أثير فيها يعتبر صحيحا، وفحواه: لا مكان للأطفال في المصراعات القومية التي يخوضها «ال كبار».

ولكن على الرغم من صحة هذا الادعاء القائل بأن الأطفال ليسوا أدوات في لعبة الصراعات والحروب وأنهم يجب أن يبقوا بعيدا عن كل ذلك، وبعيدا عن الأضواء والسياسة، إلا أنني سررت لكون هذه الصبية الصغيرة نالت احتراما وتقديرا عاليين وحظيت بلحظات من الراحة والسكينة عقب لقاءها مع رئيس حكومة اجنبي في عاصمة بعيدة.

لا أريد أن أكرس هذه الزاوية لحكاية عائلة معينة أو طفلة واحدة، ذلك لأن هناك من أمثالها كثيرات وكثيرون، ترتبط حياتهم بالحروب والنزاعات والمعاناة والصدمات، بصورة يومية. غير أن هذه القصة يمكن أن تشكل نقطة البداية لنقاش قصير حول موضوع الأطفال في هذا الواقع.

بقلم: سليم سلامة

لا تزال مسألة إجراءات التفتيش المهينة والعملة التي يتعرض لها العرب الفلسطينيون مواطنو دولة إسرائيل في رحلاتهم الجوية عبر شركات النقل الجوي الإسرائيلية، سواء في داخل البلاد أو خارجها، تنتظر قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية التي تواصل النظر في الالتماس المقدم إليها حول الموضوع، منذ أكثر من ٥ سنوات، دون تعليق آمال كبيرة بأن المحكمة يمكن أن تضع حدا نهائيا لهذه السياسة «الأمنية» المعتمدة في نقاط النقل الجوي المدني الإسرائيلي، ارتكازا إلى قاعدة أساسية موجهة مدياها: «العرب (المسافرون جوا، هنا) هم خطر أمني!»

اسمك يثير الشبهات، ولو كنت جنديا!

ويتبين الآن أن تطبيق هذه «السياسة» لا يقتصر على الحالات «الواضحة» التي «تكشف» فيها الأوراق الثبوتية، صراحة، هوية الانتماء العرقي / القومي للشخص/ المواطن المسافر، بل يتعداها، أيضا، إلى الحالات التي يحتمل أن يكون الاسم فيها مؤشرا، ولو تلميحاً وإيحاء، على انتماء عرقي / قومي محدد بعينه: عربي، حتى لو كان صاحب الاسم المثير للشبهة مواطنا يهوديا، جنديا نظاميا في الجيش الإسرائيلي ورياضيا متميزا لم يكن سفره جوا إلا في سبيل تمثيل دولة إسرائيل، رسميا، ورفع اسمها بين الأمم». هذا، على الأقل، ما كشفت عنه «القصة» التي نشرت تفاصيلها صحيفة «هارتس» الإسرائيلية في مطلع العام الجديد (٢٠١٣/١) والتي تحكى تفاصيل تعرض جندي يهودي يدعى «أساف عبودي» إلى سلسلة من الإجراءات «الأمنية» المصنفة والمذلة، مقرونة بمعاملة فظة واستغلالية، «لا لسبب سوى اسم العائلة»، كما أكد الجندي ووالده للمحيفة.

وقد تبينت تفاصيل هذه القضية من حيثيات الدعوى الجرائفة التي تقدم بها الجندي ضد شركة الطيران الإسرائيلية (إل - عال» وطلباها فيها باعتذار رسمي وبدفع تعويضات مالية

القوانين العنصرية التي تم سنّها ضدّ طالبي اللجوء الأفرارقة مستمدة من قوانين سنّها إسرائيل ضدّ الفلسطينيين!



روتم ايلان.

التعامل معها بصورة تمييزية من قبل السلطات والبلدية قبل سنوات عديدة من قدوم طالبي اللجوء، فقد أقاموا فيها المحطة المركزية التي تسبب التلوث في جنوب المدينة، وبموجب نتائج بعض الأبحاث يستثمرون في جهاز التعليم ميزانية أقل من شمال المدينة، وبدون شك فإن إحصار مجموعة مستضفة كطالبي اللجوء للسكن في مكان مهمل هو ليس بالأمر البسيط، فالدولة لا تستطيع طردهم لكنها في نفس الوقت لا تسهل عليهم إيجاد مصدر رزق ملائم والذين يحصلون عليه بصعوبة كبيرة، لذا نجد المئات منهم يعيشون في الحدائق والشوارع، وتضطر أعداد كبيرة منهم لاستئجار شقة معا.

(*) س: كيف يتعكس هذا الوضع على حياتهم؟ وهل يسبب وجودهم حالة فوضى أو حالات انحراف نحو الإجماع؟
إيلان: للأسف هناك جهات يمينية متطرفة كعضو الكنيست ميخائيل بن آري تقوم بإثارة التحريض والعنصرية ضدّهم، كما تفعل في الخليل، وقد وجدت هنا وضعا مثاليا لها، فلا يوجد أسهل من تشجيع العنصرية ضدّ الغريب والذين يلتمون عليهم مسؤولية تفانم الوضع. الأزمة هناك صعبة جدا، ويقيمون مظاهرات متكررة ضدّهم، لكن المتهم هنا هي الدولة وهي المسؤولة عن تفانم الوضع، والذي من المؤكد أنه سيدفع بعضهم إلى أن يرتكب مخالفات جنائية حين يعجز عن إيجاد لقمة العيش، لكن وفق معطيات الشرطة توجد نسبة إجرام بينهم أقل من باقي فئات المجتمع الإسرائيلي. وقعت قبل أسبوع جاذئة اغتصاب مؤلمة ارتكبتها شاب إريتري بحق مسنة عمرها ٨٣ عاما، واستغلت كحجة لإقامة تظاهرة تحريض ضدّهم، لكن لا ينقص المجتمع الإسرائيلي مقتصبون فلماذا لا يقيمون مظاهرات حين تحدث مثل هذه الأحداث؟ وتتميز هذه المظاهرات دائما بالعنف والعنصرية.

(*) س: كيف تستغل قضيتهم وأشكاله وجودهم في الانتخابات الحالية؟
إيلان: لدينا هنا دعاية انتخابية يمينية كلاسيكية تستند إلى «الكرامية ضدّ الغريب»، واليمينيون يستغلونها جيدا في أجندتهم الانتخابية ويقومون باتهامهم كسببيين لكافة المشاكل الموجودة، وجميع ممثلي اليمين في العالم يستغلون «كرامية الغريب» ويضعونها على أجندتهم الانتخابية، وهم يتنافسون فيما بينهم على من يوجه لهم التهم الأقسى، حتى أن الإعلام يتعاون معهم ويستند مثلا مصطلح «متساليين»، وهم يستغلون قضيتهم في المعركة الانتخابية الحالية فأغلب الجمهور لا يرغب في استمرار وجودهم في الدولة. لكن يمكن الإشارة إلى الدور الإيجابي الذي يلعبه كل من النائب دوف حنين من الجبهة وحزب ميرتس منذ سنوات للمطالبة بإيجاد حلول للقضية.

(*) س: هل يتلقون أية مساعدة من الدولة؟ وهل تقدم لهم الخدمات الصحية والطبية؟
إيلان: لا يتلقون خدمات صحية، فقط ما تقدمه عيادة «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، يمكنهم تلقي خدمات غرف الخدمات الطارئة، لكنهم بعد ذلك يعجزون عن سداد الفواتير التي تتضاعف بسبب ذلك لمبالغ كبيرة.

(*) س: كيف يؤثر وجود طالبي اللجوء والعمال الأجانب على فرص العمل المتاحة للفلسطينيين في إسرائيل؟
إيلان: من المؤكد أن هذا يمس بهم، ففي كثير من الأحيان يتنافسون على نفس الأعمال، فالعمال الأجانب أحضروا للبلاد بعد الانتفاضة والاتفاقات على الضفة وعملا مكان العمال الفلسطينيين في مجالي البناء والزراعة، والمشغلون يفضلون العمال الأجانب وطالبي اللجوء لأنهم يشغلونهم في ظروف عمل صعبة ويقومون باستغلالهم ودفع أجر أقل من الحد الأدنى بكثير ويوجد أي إشراف على عملهم، وهم في كثير من الحالات يأخذون أعمالا كان يعمل بها عرب من إسرائيل كالعامل في المطاعم وغسل الأطباق والتنظيف، لكن بشكل عام فإن ما يحدث هو طريقة مريحة للدولة حتى لا تشغل عربا وأجانب في مجال الزراعة، وخلال أحد إضرابات نقابة المزارعين ومطالبتها بإحضار ٣٠٠٠ عامل تايلندي جديد، توجهت لها منظمة «معا» وأبلغتها عن وجود ١٠٠٠ امرأة عربية مستعدة للعمل معها لكن مع تلقي أجر الحد الأدنى وتوفير الشروط الملائمة، لكنها لم توافق على قبولهن للعمل.

١٠ أطفال من الذين قمن بطردهم، هؤلاء لم يطلبوا المواطنة الإسرائيلية والبقاء في إسرائيل، فأغلبهم رغبت في العودة لدولتها، وأرادت المكوث لفترة تنتعش خلالها دولتها الجديدة وتكون آمنة وتعود مع أولادها، ولم تمنحها الدولة هذه الفرصة وقامت بطردها ومن ضمنها حالات إنسانية صعبة، فلقد طردوا أطفالا كانوا ضحايا لعنف والدهم وأرسلهم إلى مكان لا يمكن حمايتهم به.

(*) س: من بقي من طالبي اللجوء؟ ولماذا ابتعثهم إسرائيل ولم تعدهم إلى بلادهم؟
إيلان: بقي الأفارقة من إريتريا والسودانيين من دارفور وجبال نوبة، فمن الناحية العملية لا يمكن طردهم بموجب

المعاهدة الدولية لحقوق اللاجئين التي تعظر إعادتهم إلى مكان سيواجهون فيه خطرا على حياتهم، هناك معلومة ملفتة للنظر في خصوص هذه المعاهدة والتي وقعت العام ١٩٥١، وهي أن إسرائيل كانت الدولة التي أصرت على إعلانها وتوقيعها بسبب الأحداث التي وقعت في الحرب العالمية الثانية، وهي تلزم الدول أن تستقبل أشخاصا طالبي لجوء موجودين في خطر يهدد حياتهم في حالة عودتهم إلى بلادهم، ولا شك في أنها مفارقة مؤلمة.

(*) س: لماذا تدعي إسرائيل أنهم مهاجرو عمل وليس طالبي لجوء؟ وكيف تثبتون أن هذا الادعاء غير صحيح؟
إيلان: جميع من وصل منهم عاش في مخيمات التعذيب في سيناء حيث يتعرض الرجال والنساء منهم إلى تعذيب جسدي، ولا يحجزونهم إلا عندما يحصلون على مبلغ مالي مقابل ذلك، وتعرض النساء إلى الاغتصاب، ونشر قبل فترة قليلة عن ٣٠ امرأة تعرضن للاغتصاب وهن حاليا يقعن في السجن، منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» لديها صور حول علامات العنف على أجسادهم، يتأتون إلى هنا من وضع قاس، وهم ليسوا مهاجري عمل كما يتهمهم ويهاجمهم الكثير عبر الإعلام، فما يتعرضون له من تعذيب خلال مجيئهم والذي يعرفونه مسبقا لا يقبله شخص عادي، فإن تكهرب أجسادهم وأن تحفا عليها ألقاب السجائر ويسكب عليها الماء الساخن أمور لا يتحملها إنسان عادي، بل يوجد هنا شخص خائف على حياته بعد أن هرب من الموت في بلاده.

(*) س: ما هو مصدر القوانين التي شرعت لقمع طالبي اللجوء؟
إيلان: القوانين التي سنت لتصعب حياة طالبي اللجوء والعمال الأجانب هي في الأصل قوانين من أجل الفلسطينيين، حتى قانون «التسلسل» هو صيغة محدثة وجديدة لقانون من سنوات الخمسين شرع من أجل منع دخول فلسطينيين إلى إسرائيل، وقاموا بتجديد صياغتها في صورة جديدة من ثلاثم تلائم العمال الأجانب وطالبي اللجوء.

طالبي اللجوء عملا في إنشاء الجدار الحدودي مع مصر!
(*) س: هل يستغل المشغلون قانون «التسلسل» لاستبعاد طالبي اللجوء؟
إيلان: يمكن أن يقوم المشغل بالإدعاء أن «طالب اللجوء» قام بسرقة حتى يسجن فورا، وهذا الأمر يزيد من سلطة المشغلين عليهم وقمعهم لهم، هل تدرين من قام ببناء الجدار على الحدود؟ طالبي اللجوء أنفسهم، واشتكى العديد منهم أنهم لم يتلقوا أجرتهم، هم يسجنون أشخاصا لسنوات طويلة لاتفه الأسباب وبدون محاكمة، فقد صرح يشاي إيلان أن سبيلنا حتى يملوا ويرجعوا من أين أتوا، إلى إريتريا الدولة الديكتاتورية، أو إلى دولة السودان حتى يواجها حكم الإعدام الذي ينتظم هناك بسبب مجيئهم إلى إسرائيل.

(*) س: أين يتركز طالبي اللجوء الأفارقة ومهاجرو العمل في إسرائيل؟ وكيف يؤثر وجودهم على المحيط من حولهم؟
إيلان: المجموعة الأكبر من مهاجري العمل، وخاصة من العمالات اللاتي أنجبن وفقدن تصريح العمل بسبب ذلك، تقطن منذ سنوات في جنوب تل أبيب، وهناك مجموعة أخرى في حيفا، ومجموعة ثالثة في القدس. أما طالبي اللجوء فإنهم متفرقون في إيلات، وعسراء، ومجموعة كبيرة في جنوب تل أبيب، منطقة جنوب تل أبيب هملة دائما ويتم

كثبت هبة زعبي:

يعاني طالبي اللجوء الأفارقة من ممارسات قمعية تتبعها إسرائيل في حقهم وصحت إلى ذروتها في العام ٢٠١٢. وأصبح وجودهم في جنوب مدينة تل أبيب وخاصة في محيط محطة المركزية أحد المعالم التي تميز قسوة المشاكل التي تعاني منها هذه المنطقة من المدينة، وتصدرت قضاياهم ومشاكل وجودهم وسائل الإعلام بسهولة وذلك بسبب التحريض العنصري الذي يوجه ضدّهم وإشباعهم بسبل من التهم والتسبب في خلق مشاكل تنسب لهم بسبب وجودهم فقط تصدر من جهات يمينية ويمينية متطرفة خلال مظاهرات متكررة تقام ضدّ وجودهم، وباتت تستغل في الحملة الانتخابية الحالية وخاصة من قبل الوزير إيلي يشاي (شاس) الذي صرح بصورة علنية أنه سيجعل حياتهم جيحا لدفعهم إلى العودة من حيث أتوا.

وتفاخر رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قبل أسبوع بإنجازه للجدار الحدودي مع مصر والذي قلل من فرص دخولهم إلى البلاد بشكل كبير.

وشرعت ضدّهم العديد من القوانين حتى تصعب الحياة عليهم في إسرائيل وتمكن من سجنهم بسهولة.

نحن أمام واقع مؤلم ومعقد لمئات مجتمعية منبوذة خاطرت في حياتها للدخول إلى البلاد بعد أن واجهت معسكرات التعذيب في سيناء لطلب اللجوء في إسرائيل، وتراكمت أعدادهم في البلاد للتنافس على أمكنة عمل شغلها فلسطينيون من الداخل ومن الضفة، ويعملون في ظروف دنيا وتعرضون للظلم من قبل المشغلين، وبشكل مقصود لا تقوم إسرائيل بتقديم اللؤل للمساعدة في حل هذا الوضع لدفعهم للرحيل.

وقد تحدثنا مع الناشطة روت إيلان عن عدة جوانب في قضية اللاجئين الأفارقة، وعن وضع العمال الأجانب الذين نشطت من أجل قضاياهم وأسست لذلك منظمة باسم «أولاد إسرائيليون».

(*) س: لماذا أطلقت اسم «أولاد إسرائيليون»، وما هو المقصود من هذا الاسم؟

إيلان: قصدت بالاسم «أولاد إسرائيليون» أنه حتى تصبح إسرائيليا لا ينبغي أن تكون يهوديا، بنظرنا كل طفل ولد في إسرائيل هو إسرائيلي ولا يوجد علاقة للدين في الأمر، وعلى مدار سنوات أنجبت العديد من العمالات الأجنبية ممن عملن في مجال التمريض أطفالا، ومباشرة بعد إنجابهن سحبت منهن تأشيرة العمل استنادا إلى أمر إداري خاص بالعمالة الأجنبية الحالية، وهذا الوضع لا يمكن إيجاده سوى هنا وهو غير موجود في أية دولة غربية، أصبح بذلك مكوث العمالات في البلاد غير قانوني، لذا أقمنا هذه المنظمة العام ٢٠٠٩ حين حاولوا للمرة الأولى طرد هؤلاء الأطفال وكان عددهم ١٢٠٠ طفل، وطالبنا بأن يتأولو مكانة قانونية في دولة إسرائيل.

(*) س: ما هو عدد العمال الأجانب في البلاد؟ ومن المستفيد من إحصائهم؟

إيلان: هناك مجموعتان كبيرتان من العمال في البلاد، الأولى هي العمال الأجانب الذين يتأون مع تأشيرة عمل من قبل وزارة الداخلية، أي أن من يأتي بهم هو إيلي يشاي وهو الذي يتحدث عن الطرد وكل ما إلى ذلك، وهو بنفسه الذي يستصدر هذه التأشيرات، ونشر أخيرا أنه خلال هذه السنة أعطت ٨٠ ألف تأشيرة عمل لعمال أجانب، يستقدمونهم للعمل على مساعدة المسنين، أعمال البناء والزراعة، ويوجد لدينا ٢٠٠ ألف عامل أجنبي، ١٠٠ ألف قانوني و ١٠٠ ألف غير قانوني، من يحضرهم إلى هنا هي شركات قوى عمالة ترعب من هذه العملية أموالا طائلة، لدينا تجارة رابحة مزدهرة على اكتافهم تستفيد منها الدولة وكافة المقربين من شركات القوى العاملة، فالوزير شلومو بنيرزي من شاس سجن لتلقي الرشوة حتى يحضر عمالا أجانب، نحن أمام مجال عمل فاسد يدر الكثير من الأموال.

(*) س: لماذا العدد الأكبر من طالبي اللجوء هو من إريتريا وتليها السودان؟ وما هي المفارقة في ذلك؟

إيلان: يسيطر على إريتريا نظام حكم ديكتاتوري قاس جدا، يرفض على السكان قضاء الخدمة العسكرية لفترة غير محدودة يمكن أن تصل لمدى الحياة، وبحالة رفضهم الانخراط في الخدمة يسجنون ويتم تعذيبهم. إريتريا دولة مقيمة وأغلب دول العالم لا تقيم معها أية علاقات دبلوماسية بسبب سياستها الديكتاتورية وقمعها لسكانها لكن إسرائيل هي الدولة الغربية الوحيدة التي تقيم معها علاقات دبلوماسية ولديها سفارة هناك، وكشف مؤخرا أنه يوجد لإسرائيل معسكران في إريتريا، وأنه حين مرض ديكتاتور هذه الدولة بولع في إسرائيل، واستضاف الكنيست السفير الإريتري بترحيب كبير وصرح هناك أنه لا يوجد بينهم أي لاجئ، وهناك شهادات غير مؤكدة تستند إلى تقرير أمнести أن إسرائيل تقوم ببيع السلاح إلى دول إفريقية وهي موجودة في مرتبة عالية جدا في بيع السلاح إلى إفريقيا وخاصة إلى المناطق التي تنشب فيها حروب، وهذا أمر مرفوض في نظري.

(*) س: ماذا كان مصير اللاجئين الذين أعيدوا إلى جنوب السودان؟ وهل طالبو بالبقاء في إسرائيل؟

إيلان: دولة جنوب السودان والتي أعلن عنها حديثا من أفقر الدول في العالم، ٥٠٪ من سكانها موجودون تحت خطر المجاعة في مستوى إنساني كما عرفتها الأمم المتحدة، وأقل من ٥٠٪ يمكنهم الحصول على مياه نظيفة، فقط ٢٥٪ من السكان يمكنهم تلقي الخدمات الصحية والطبية، وهناك اختارت إسرائيل أن تعيد وتطرد العائلات السودانية، وأغلبها كانت مع أولاد شكلت نسبتهم النصف، وقد مات

مركزة النشاطات الجماهيرية في «مركز مساعدة العمال الأجانب»:

إسرائيل تحتجز حاليا ٣ آلاف طالب لجوء وأعدت ألفي مكان في السجن لاحتجاز غيرهم!



سيغال روزين.

شكوى إلى الشرطة ضدّ أزواجهن لكنهن قمن بطلب إلغاء الشكوى ربما خوفا من أزواجهن، لا يمكن الجزم، واعتقل عدد من طالبي اللجوء بسبب امتلاكهم جهاز أيفون بعد أن زاهم شرطي وهو بحوزتهم وطالبهم بعرض إيصال شرائه ولم يتوفر الإيصال، اعتقلوهم بسبب ذلك وحتى بدون أي شكوى عن سرقتهم له أو أن أحدهم أبلغ عن رؤيته لهم وهم يسرقون الأيفون، يكفي أنهم يمتلكونه بدون إيصال حتى يسجنوهم، وقد اعتقل بهذه الطريقة أشخاص امتلكوا دراجات هوائية ولم يمتلكوا إيصالا لها، واعتقل آخرون بعد شكواى بأنهم شاركوا في شجار، ويعتقل العشرات شهريا بهذه الطريقة منذ شهر تشرين الأول ٢٠١٢ ومن دون سبب.

(*) س: ما هو المصير الذي ينتظرهم؟
روزين: طالبو اللجوء من نيجيريا وكينيا وباقي

دول إفريقيا ما عدا إريتريا والسودان يطردون فورا. لكن الإريتريين والسودانيين بعد تطبيق قانون «التسلسل» من حزيران ٢٠١٢ يمكنهم السجن بدون إطلاق سراحهم، فالقانون يسمح باعتقال الإريتريين مدة ٣ سنوات ضمن اعتقال إداري بدون توجيه أية تهمة لهم أو تقديمهم إلى المحاكمة، وهو يسمح باعتقال السودانيين لمدة غير محدودة. هذا القانون مؤقت لمدة ٣ سنوات وقمنا كمنظمات حقوقية بتقديم التماس ضده مطالبين بإلغائه، لكن محكمة العدل العليا حتى اليوم لم تقم بتحديد أية جلسة لمناقشة طلبنا الذي قدمناه قبل عدة أشهر.

٤ آلاف لاجئ إريتري اختفوا في صحراء سيناء!

(*) س: ما هي أهم المعطيات التي يتحدث عنها تقريركم الذي أصدرتموه عن أوضاع طالبي اللجوء في مخيمات التعذيب في صحراء سيناء؟
روزين: قمنا بإعداد التقرير بالعربية حتى نوجهه إلى الشعب المصري لأنه يتحدث عن المعاناة والقسوة التي يواجهونها في سيناء، ووفق تقديراتنا فإن ٧٠٪ من الإريتريين احتجزوا في مخيمات التعذيب في صحراء سيناء، أي حوالي ٧٠٠٠ شخص سجنوا هناك ويمكثون اليوم في إسرائيل، وهناك معطى هام يجب ذكره ونشر في العام ٢٠١٢ ضمن تقرير مركز EEPA التابع لجامعة «تلبورغ» وهو أنه في السنوات الخمس الأخيرة اختفى ٤٠٠٠ إريتري في الصحراء، لا يمكن الجزم أن جميعهم مات في مخيمات التعذيب لكن من المؤكد أن قسما نار عليه من قبل المصريين، ويمكن أن قسما مات من العطش خلال الطريق. من جهة إسرائيل لا تستطيع طرد الإريتريين والسودانيين فتقوم بسجنهم.

(*) س: ما هو عدد طلبات اللجوء التي اعترفت بها إسرائيل؟

روزين: لا تقوم إسرائيل بفحص طلبات اللجوء الخاصة بهم، وقد اعترفت فقط بـ ١٥٠ طلب لجوء حتى اليوم، وتعرفهم ك «متسالي عمل»، علما أن نسبة الاعتراف بطالبي اللجوء الإريتريين في العالم تصل إلى ٨٧٪.

تحدثنا عن موضوع طالبي اللجوء مع سيغال روزين، مركزة النشاطات الجماهيرية في «مركز مساعدة العمال الأجانب»، وذلك للاطلاع على أوضاع طالبي اللجوء من الناحية القانونية وتعامل السلطات الإسرائيلية معهم.

(*) س: ما هو عدد طالبي اللجوء في إسرائيل؟
روزين: بموجب المعطيات التي أعلنتها الدولة والتي نراها صحيحة، يوجد في البلاد حوالي ٥٠ ألف طالب لجوء، ٣٥ ألفا من إريتريا، وأقل من ١٠ آلاف من السودان، والباقي من دول متفرقة. أعداد الذين ينحون في الدخول قلت كثيرا بعد إقامة الجدار الأمني مع مصر، في أول السنة كان يلاح في الدخول بين ١٠٠٠ حتى ٢٠٠٠ طالب لجوء، لكن نتيجة اليوم في الدخول حوالي ٥٠٠ شخصا شهريا.

(*) س: متى بدأت هذه الموجة واكتشف اللاجئون أن إسرائيل يمكنها أن تكون ملاذ لهم؟

روزين: بدأ هذا في العام ٢٠٠٦، وقد هرب طالبو اللجوء الأوائل من السودانيين بعد المظاهرة في حديقة مصطفى محمود في القاهرة، حيث قام المصريون بقتل عدد منهم وهرب قسم منهم إلى إسرائيل لأنه ظن أنهم لن يواجه أمرا أسوأ مما واجهه، مكث السودانيون الأوائل أكثر من سنة ونصف السنة في السجن ولم يكن واضحا أنهم سيقومون بإطلاق سراحهم، وقد عملنا على هذا الأمر بصعوبة لإطلاق سراحهم، بعدها لم يكن هناك متسع لمن أتوا بعد ذلك في السجن واطلق سراحهم، وقام هؤلاء بالبحث عن عمل ونجحوا في ذلك، وهم بدورهم أبلغوا عائلاتهم عن جدوى قيامهم بالهجرة إلى هنا.

(*) س: كيف تقومون بمساعدتهم؟
روزين: نعمل مع طالبي اللجوء وكذلك مع مهاجري العمل ونحاول أن نمنع تشغيلهم في شروط عبودية، ونهتم بالقضايا التي تخص مكاتتهم القانونية وقضايا اعتقالهم وطردهم.

(*) س: إلى أي مدى أفلحتم في إنقاذهم؟ وكيف يتوجهون إليكم؟
روزين: نجحنا مع بعض المجموعات لكن فشلنا مع أخرى، فشلا مكث في البلاد مجموعة تضم ١٥٠ شخص من طالبي اللجوء من جنوب السودان طردتهم الدولة جميعا، وهم لا يتوجهون إلينا بل يقوم متطوعونا بالبحث عنهم داخل السجون، عملنا هو ميداني في داخل السجون.

(*) س: ما هو عدد طالبي اللجوء الذين يقعون في السجن الآن؟
روزين: يوجد الآن حوالي ٣٠٠٠ سجين، وهناك ٢٠٠٠ مكان فارغ جرى تخصيصها لسجن لاجئين آخرين.

(*) س: وكيف يتم القبض عليهم؟ وما هي التهم التي توجه إليهم؟

روزين: هناك أمر إداري شرع في ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٢ يتيح سجن أي شخص يعرفونه ك «متسلسل» اشتبه بتورطه في أية مخالفة جنائية وتكون حجة لاعتقاله بموجب قانون «التسلسل» الذي شرع هذه السنة، ويلزم هذا الأمر بإجراء فحص للخلفية التي استندت إليها التهمة لكن هذا الأمر لا ينفذ على أرض الواقع، فقد اعتقلت بعض النساء من طالبي اللجوء حين توجهن لتقديم

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب. 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي